في الشهر السادس للحرب على غزة، يصر رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو على توسيع العدوان ليشمل مدينة رفح، متحديا الطلبات الأميركية بوضع خطة تقلل عدد القتلى، وذلك في موازاة تكثيف الجيش الإسرائيلي عملياته في مجمع الشفاء الطبي ومحيطه

نتنياهو يتمرد على أميركا

سنجتاح رفح من دون دعمكم

غزة ـ **العربي الجديد**
حيفا ـ **نايف زيداني**

168 يوماً من الحرب الإسرائيلية على غزة، ولا شيء يدل على وجود أي بوادر لوقفها، فرئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو يصر على تمديد العدوان ليشمل اجتياحاً برياً لرفح، ولو لم تحظ هذه العملية بموافقة أميركية. بالتوازي مع ذلك، كان مجلس الأمن الدولي يفشل في الموافقة على مشروع قرار أميركي يؤيد الدعوة إلى وقف إطلاق نار فوري في غزة، بعد فيتو من روسيا والصين ورفض من الجزائر، لتثبت موسكو وبكين مجدداً أن مواقفهما اللفظية من الحرب الإسرائيلية لا تتجاوز المناكفة السياسية مع الولايات المتحدة. وفي ظل هذه الأجواء، يستقل الاحتلال الأوضاع لتصعيد حربه المركزة منذ الاثنين الماضي على مجمع الشفاء الطبي ومحيطه في مدينة غزة، حيث اعتقل المئات ممن يعتبرهم «مشتبهاً بهم»، في حين تقول السلطات المحلية إنهم من المرضى والكوادر الطبية. وزار وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن إسرائيل كتائبها المتبقية هناك»، مضيفاً: «أخبرته أنني أمل أن أفعل ذلك بدعم من الولايات المتحدة، لكن إذا لزم الأمر، فسنفعل ذلك بمفردنا». وأضاف: «أخبرته أنني أقدر حقاً حقيقة أننا نقف معًا في الحرب ضد حماس منذ أكثر من خمسة أشهر. وأخبرته أيضاً أننا ندرك ضرورة إجلاء السكان المدنيين من مناطق الحرب، وبالطبع تلبية الاحتياجات الإنسانية أيضاً، ونحن نعمل على تحقيق هذه الغاية».

وكان موقع «يديعوت أحرونوت» قد نقل عن مسؤول سياسي، لم يسمّه، قوله إن زيارة بلينكن إلى إسرائيل تأتي من أجل إقناع نتنياهو بتوفير معبر آمن لسكان غزة في طريق عودتهم إلى شمال القطاع. وأضاف الموقع أن هذا الحديث يعني، عملياً، مطلب حركة «حماس» الرئيسي في إطار الاتصالات الرامية للتوصل إلى صفقة لإرساء هدنة وتبادل الأسرى.

وجاءت هذه التطورات فيما كان مشروع قرار أميركي في مجلس الأمن الدولي يؤيد الدعوة إلى وقف إطلاق نار فوري في غزة بسقط بعدما نال المشروع تأييد 11 دولة من الأعضاء الـ15 للمجلس، في حين رفضته ثلاث دول هي الصين وروسيا والجزائر، وامتنعت غويانا عن التصويت. ورأى المندوب الروسي فاسيلي نيبينزيا أن الولايات المتحدة لا تبذل أي جهود لكبح جماح إسرائيل، ساخراً من واشنطن لحديثها عن وقف لإطلاق النار بعدما «أحيت غزة فعلياً عن وجه الأرض».

وأضاف: «شهدنا مسرحية معتادة تنطوي على نفاق». وأكد أن «المنتج الأميركي (مشروع القرار) مسيّس بشكل مبالغ فيه وهدفه الوحيد هو استرضاء الناخبين ورمي طعم لهم عبر الإشارة إلى نوع من وقف إطلاق النار في غزة». وتابع أن مشروع القرار «يضمن الحصانة لإسرائيل التي لا تأتي المسودة حتى على ذكر جرائمها».

من جهته، قال المندوب الصيني تشانغ جون إن مشروع القرار «غامض» ويتهرب من القضية الأكثر مركزية وهي وقف إطلاق النار، مشيراً إلى أن هناك مشروع قرار آخر واضحاً في مطالبته بوقف فوري لإطلاق النار في غزة. أما مندوب الجزائر عمار بن جامع فاعتبر أن مشروع القرار الأميركي «لا يرقى إلى مستوى التوقعات المطلوبة» في ما يخص وقف إطلاق النار، ومن شأنه أن يشجع إسرائيل على الاستمرار في العدوان. وأضاف أن المشروع «لا يوفر الضمانات اللازمة لمنع المزيد من تصعيد العنف».

في المقابل، وصفت المندوبة الأميركية لدى الأمم المتحدة ليندا توماس-غرينفلد الفيتو الروسي والصيني بأنه ليس «خبيثاً فحسب» بل «سخيف» أيضاً. وقالت «بكل بساطة لا ترغب روسيا ولا الصين بالتصويت لصالح قرار صاغته الولايات المتحدة». وتابعت: «بكل صراحة، في ظل هذا الخطاب الحماسي كله، نعرف جميعاً أن روسيا والصين لا تبذلان أي جهود دبلوماسية باتجاه تحقيق سلام دائم أو للمساعدة بشكل مؤثر في جهود الاستجابة الإنسانية».

وتواصل الولايات المتحدة توفير الغطاء والدعم بالسلاح للعدوان على غزة، وهي قادرة على إلزام إسرائيل بوقف حربها فوراً، لو أرادت، بقرار سياسي لا يحتاج مشروعاً في مجلس الأمن، تعلم واشنطن أن موسكو وبكين ستواجهانه كحال أي نص تتقدم به أي من هذه الدول الثلاث، فتكون النكاية السياسية حاضرة لصدّه من الطرف الآخر. بالتالي، أغلب الظن أن مشروع القرار الأميركي الأخير ليس أكثر من مناورة دبلوماسية أميركية أشبه بـ«العلاقات العامة»، التي تحسّن أميركا من خلالها سمعتها كداعمة أصيلة للإبادة في غزة. كذلك، فإن مشروع القرار الأميركي يحمل أهدافاً داخلية أميركية مرتبطة بالانتخابات الرئاسية ونيّة الإدارة الديمقراطية تخفيف الخسائر في شعبية الرئيس جو بايدن في أوساط فئات وازنة من شباب الحزب الديمقراطي، وليس فقط من الأميركيين المسلمين أو من جذور عربية.

وبعد سقوط المشروع الأميركي، أعلن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون عن رغبته في التوصل إلى «اتفاق» بشأن وقف إطلاق النار في غزة، وفق المشروع الفرنسي الذي يُعمل عليه. وقال في تصريحات من بروكسل: «بعد الفيتو الذي فرضته روسيا والصين... سنستأنف (البحث) على قاعدة مشروع القرار الفرنسي في مجلس الأمن، ونعمل مع شركائنا الأميركيين والأوروبيين والعرب في هذا الاتجاه للتوصل إلى اتفاق». في موازاة ذلك، أكد رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» إسماعيل هنية، في اتصال هاتفي أجراه معه وزير الخارجية الإيراني حسين امير عبد اللهيان، أمس الجمعة، أن الشروط التي وضعتها الحركة للتوصل إلى اتفاق تعتمد على المطالب المشروعة للشعب الفلسطيني. وأضاف هنية، وفق بيان للخارجية الإيرانية، أن الاحتلال الإسرائيلي يعرقل الوصول إلى اتفاق، محملاً إياه ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو «مسؤولية أي فشل للمفاوضات». وقال إن «المقاومين الفلسطينيين يتمتعون بمعنويات عالية في التصدي لآلة الحرب والدمار والقتل للعدو الصهيوني». ودعا هنية المجتمع الدولي إلى ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لإيصال المساعدات إلى سكان غزة ومواجهة سياسة التجويع والمجاعة خصوصاً ضد أطفال غزة.

ميدانياً، واصل الجيش الإسرائيلي عدوانه على مجمع الشفاء الطبي والأحياء المحيطة به في مدينة غزة، وأعلن الجيش في منشور على منصة «إكس»، أمس الجمعة، أن الجنود قتلوا نحو 150 شخصاً في منطقة المستشفى، واعتقلوا «مئات المشتبه بهم وعثروا على أسلحة».

من جهتها، قالت وزارة الصحة الفلسطينية في غزة، في بيان أمس، إن الجيش الإسرائيلي قصف عدة مبان وأحرق قسم الشرايين في مجمع الشفاء الطبي واعتقل العشرات من الكوادر الصحية من داخل المستشفى. وذكرت أن القوات الإسرائيلية «تحتجز نحو 240 من المرضى ومرافقيهم و10 من الكوادر الصحية في مبنى الأمير نايف بمجمع الشفاء».

وكان جيش الاحتلال قد اعترف، أمس الجمعة، بأن صور فلسطينيين عممها أول من أمس الخميس زاعماً اعتقالهم في مستشفى الشفاء، وبينهم رئيس قسم العمليات في حركة «حماس» رائد سعد، احتوت على معلومات غير صحيحة. وعمم الجيش الإسرائيلي الخميس صور عدد كبير من الوجوه جُمعت في صورة واحدة، ورافق معها بياناً صادراً عن الجيش وجهاز «الشاباك» كُتب فيه أنها لجزء من بين 358 من عناصر المقاومة الذين وصفهم البيان بأنهم «مخربون» وجرى اعتقالهم في مستشفى الشفاء. وحاول جيش الاحتلال و«الشاباك»، في بيان أمس، تبرير ما حدث. وجاء في البيان: «بسبب خطأ بشري، فإن بعض الصور التي نُشرت خاصة بمخربين (على حد تعبير البيان) لم يُلقَ القبض عليهم بعد، لكنهم موجودون حسب المعلومات المتوفّرة لدينا في منطقة المستشفى ويتحصنون فيه». في هذا الوقت، استنكرت حركة «حماس» قيام إسرائيل بقتل مدنيين فلسطينيين بواسطة طائرة مسيّرة جنوبي قطاع غزة. وقال عضو المكتب السياسي للحركة عزت الرشق، في بيان نشره أمس الجمعة على منصة «تليغرام»، إن «مشاهد القتل المتعمد من قبل جيش الاحتلال المجرم للمدنيين الأبرياء في غزة تمثل جريمة حرب قذرة». ومساء الخميس، عرضت قناة «الجزيرة» مقطعا مصورا التقط من مسيّرة إسرائيلية في فبراير/شباط يظهر استهداف وقتل مسيّرة 4 مدنيين فلسطينيين بمنطقة «السكة» في مدينة خانيونس.

وعن الوضع الإنساني، حذر مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أخيم شتاينر من أن الأطفال باتوا يموتون جوعاً في غزة. وفي حديث لـ«الأناضول»، قال إن «الوضع الذي نواجهه أصبح بائساً أكثر فأكثر، وقد شهدنا هذا الأسبوع إحصائيات مثيرة للقلق للغاية في ما يتعلق بظروف المجاعة، فالأطفال والنساء يموتون الآن بسبب الجوع». ولفت شتاينر إلى أن 70 في المائة من البنية التحتية في غزة قد دمرت وأن معظم الناس نزحوا.

حذر بلينكن من أن مكانة إسرائيل في العالم معرضة للخطر (إفليت هوكشتاين/رويترز)

بلينكن: عملية عسكرية في رفح تهدد بعزل إسرائيل عن العالم

نتنياهو: لا سبيل لهزيمة «حماس» من دون الدخول إلى رفح

الحدث

تصعيد الجبهة اللبنانية يتواصل

اتصالات «إيجابية» لوقف القتال

مع استمرار التصعيد على جبهة لبنان، كشف رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، عن اتصالات «إيجابية» لوقف العدوان الإسرائيلي

بيروت ـ **رينا الجمّال**

مع تزايد وتيرة التصعيد الميداني على الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة، بين «حزب الله» والاحتلال الإسرائيلي، عاد الحديث عن «الاتصالات الدولية» لمنع توسع نطاق المواجهات، وتحولها إلى حرب شاملة، فيما أكد «حزب الله» أن لا نيةَ لديه لتوسيع نطاق المواجهة في الجنوب اللبناني، بحسب نائب الأمين العام للحزب، نعيم قاسم. في السياق، جدّد رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية نجيب ميقاتي، أمس الجمعة، التأكيد أن «الحكومة مستمرّة في اتصالاتها الدبلوماسية عربياً ودولياً لوقف العدوان الإسرائيلي على لبنان». وأشار ميقاتي في كلمة له من طرابلس، شمالي لبنان، إلى أن «نتائج الاتصالات تبدو حتى اللحظة إيجابية، من دون إغفال مسألة أساسية، وهي أنه لا يمكن الرهان على أي موقف إيجابي أو ضمانة يقدّمها العدو الإسرائيلي». وأضاف أن «الحكومة شكّلت لجنة طوارئ لمتابعة وضع الجنوب والجنوبيين، وهي مستمرّة في عملها لتقديم المساعدات الضرورية للنازحين من قراهم، بحسب الإمكانات المتاحة، وعلى خط موازٍ هي تتابع الخطوات المطلوبة لمواجهة تداعيات العدوان الإسرائيلي دبلوماسياً ودولياً، ولا سيما عبر الأمم المتحدة ومنظماتها». وردّاً على ما يُشاع حول قرار الحكومة إعطاء تعويضات لمتضرّري الجنوب، قال ميقاتي إن «العدوان الاسرائيلي وأعمال تدمير المنازل والمنشآت في الجنوب مستمرّة، ومن المستحيل في ظل هذه الظروف، القيام بأيّ خطوة لإحصاء الاضرار وتحديدها أو كلفتها»، لافتاً إلى أن «كل ما يتم إشاعته في هذا الإطار غير صحيح، خصوصاً أن الجميع يعلم الإمكانات المحدودة للدولة، التي لا تكاد تؤمّن الحاجات الأساسية».

من جهته، اعتبر نائب الأمين العام لـ«حزب الله»، نعيم قاسم، أنه «في قناعتنا إذا أردنا أن نجري تقييماً بعد 6 أشهر من المساندة، فإن المساندة التي قمنا بها بمعادلة الإشغال للعدو الإسرائيلي حقّقت كل المطلوب من جبهة الجنوب»، مشيراً في خطبة الجمعة أمس، في حي الأميركان في الضاحية الجنوبية لبيروت، إلى أن «بعض الناس يريدوننا أن نقوم بالمزيد من المواجهة، ولكن في رأينا هذا القدر كافٍ ويحقق الهدف، وأيضاً بعض الناس يريدوننا ألا نقوم بالمواجهة مطلقاً». ورأى قاسم أن حزبه استطاع أن يحقق «هدفاً وهو منع الإسرائيلي من إيذاء المدنيين، على قاعدة أن الرد على استهداف المدنيين هو قائمٌ ومباشر دائماً من المقاومة الإسلامية كمعادلة استطعنا أن نرسخها، وإذا أراد العدو أن يقاتل فليقاتل المقاتلين، أما الاعتداء على المدنيين فسيكون الرد عليه باستهداف حتماً». ولفت قاسم إلى أن «الإسرائيلي لا يستطيع أن يفعل ما يريد في هذه الساحة ولا يملك أدوات الضغط، ولن يستطيع أن ينتصر على حزب الله».

ميدانياً، شنّ الطيران الحربي الإسرائيلي غارة على منزل في عيتا الشعب بصاروخين من نوع جو - أرض، ودمره بالكامل. كما أغار على تلة الحمامص والعديسة وكفركلا. وطاول القصف المدفعي الإسرائيلي، وادي العصافير في الخيام وتلة الحمامص والعديسة وكفركلا وحولا والنبوطة، وقصفت دبابة «ميركافا» متمركزة في مستوطنة «المطلة» منزلاً في الخيام، ومنشط الاحتلال كفركلا والعديسة بالأسلحة الرشاشة.

بدوره، استهدف «حزب الله» موقع المطلة بمسيّرة انقضاضية، وانتشاراً لجنود إسرائيليين في محيط ثكنة زرعيت، وآخر في محيط موقع جل العلام. وأعلنت إذاعة الجيش الإسرائيلي اعتراض طائرتين مسيّرتين تسللتا من لبنان إلى الجليل الغربي من دون إصابات أو أضرار، وذلك على وقع دوي صفارات الإنذار في أنحاء متفرقة من الجليل الفلسطيني المحتل، وأبرزها المنارة والمطلة وكفار جلعادي وعرب العرامشة.

بدورها، أعلنت فصائل المقاومة الفلسطينية والقوى الإسلامية في قضاء صور، جنوبي لبنان، اعتقالها مجموعة من الأشخاص، لتورطهم في اغتيال القيادي في «كتائب القسام»، لبنان، هادي مصطفى في 13 مارس/ آذار الحالي. وأوضحت الفصائل في بيان أنه «بعد عملية الاغتيال الجبانة للشهيد القسامي هادي مصطفى أبو شادي، التي قام بها العدو الصهيوني في 13 مارس، قامت قيادة الفصائل والقوى الإسلامية بمتابعة ميدانية حثيثة وعملية رصد مستمرة، تم خلالها إجراء تحقيق أولي، تبيّن على إثره ضلوع مجموعة من الدخلاء على مخيماتنا بعملية الاغتيال، وقد تم تسليمهم إلى الجهات الأمنية المعنية في الدولة اللبنانية».

وليل الخميس ـ الجمعة، أغار الطيران الحربي الإسرائيلي على منزل في بلدة يارين، قرب المدرسة الرسمية، ونجت فرق الإسعاف والإطفاء و«الهيئة الصحية الإسلامية» (التابعة لحزب الله) «بأعجوبة»، وفق «الوكالة الوطنية للإعلام» اللبنانية، بعد إطلاق قوات الاحتلال النار عليها أثناء تفقدها مكان الغارة. كما أغار الطيران الإسرائيلي على جبل بلاط. وقصف الاحتلال مدفعياً أطراف طيرحرفا وحامول ووادي حسن، بالتزامن مع تحليق طيرانه الاستطلاعي وإلقائه قنابل مضيئة فوق بعض القرى الحدودية.

مستوطنة المطلة في أصبع الجليل، الثلاثاء (عمير ليفي/Getty)

نعيم قاسم: هذا القدر من المواجهة كافٍ ويحقق الهدف

اعتقال مجموعة «متورطة» في اغتيال قيادي من القسّام

حرب تصريحات بين أنقرة وتل أبيب

أوعز وزير الخارجية الإسرائيلي يسرائيل كاتس، أمس الجمعة، باستدعاء نائب السفير التركي في تل أبيب لمحادثة توبيخ «خطيرة»، في أعقاب تصريحات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، قبل نحو أسبوعين ضد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو. وكتب كاتس عبر صفحته على منصة «إكس» (تويتر سابقاً): «أوعزت باستدعاء نائب السفير التركي في إسرائيل لجلسة توبيخ خطيرة على خلفية تصريحات أردوغان ضد رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو وتهديداته بإرسال نتنياهو إلى الله». واعتبر كاتس أن أردوغان يؤيد «حماس» وأعمالها وأنه «آخر من يمكنه التحدث إلى الله». وردّ المتحدث باسم الخارجية التركية أونجو كتشالي، على كاتس، بالقول إن «المجتمع الدولي ولأول مرة في التاريخ ينتظر بفارغ الصبر اليوم الذي سيتم فيه تقديم المسؤولين الإسرائيليين مرتكبي الجرائم إلى العدالة».

(العربي الجديد، الأناضول)

4 دول أوروبية تنوي الاعتراف بدولة فلسطين

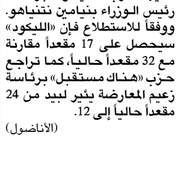

كشف رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز (الصورة)، أمس الجمعة، أن بلاده اتفقت مع أيرلندا ومالطا وسلوفينيا، على اتخاذ الخطوات الأولى نحو الاعتراف بدولة فلسطينية، حسبما أعلن عقب اجتماع للمجلس الأوروبي في بروكسل. وجاء في بيان مشترك أصدرته أيرلندا عقب اجتماع سانشيز مع رئيس الوزراء الأيرلندي ليو فارادكار، والمالطي روبرت أبيلا، والسلوفيني روبرت غولوب: «نتفق على أن السبيل الوحيد لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة هو تنفيذ حل الدولتين، حيث تعيش الدولتان الإسرائيلية والفلسطينية جنبا إلى جنب، في سلام وأمن». وتوقع سانشيز أن تعترف مدريد خلال الدورة التشريعية الحالية للبرلمان الإسباني، التي بدأت العام الماضي وتستمر حتى عام 2027، بقيام دولة فلسطينية.

(رويترز)

متابعة

أميركا تمعن في معاقبة «أونروا»

بعد تعليق نحو 18 دولة تباعاً، أبرزها الولايات المتحدة، تمويلها لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين («أونروا»)، إثر اتهام إسرائيل، في نهاية يناير/ كانون الثاني الماضي، 12 من موظفي الوكالة بصلتهم بهجوم «حماس» في 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، أعلنت فنلندا، أمس الجمعة، أنها ستستأنف تمويلها للوكالة بعد شهرين من تعليقها، لتنضم تباعاً إلى دول واستراليا والسويد.

وبالتزامن مع ذلك، تمكن الولايات المتحدة بتضييقها على الوكالة، إذ كشف الكونغرس الأميركي، أول من أمس الخميس، عن مشروع قانون يحظر أي تمويل مباشر جديد لـ«أونروا»، وذلك في إجراء مدرج في نص الميزانية الواقع في أكثر من ألف صفحة، والذي يجب اعتماده قبل نهاية الأسبوع الحالي، لتجنب شلل مؤسسات حكومية فيدرالية. الخطة ووجهت بانتقادات حادة من الجناح اليساري في الحزب الديمقراطي، وقال النائب التقدمي رو خانا على منصة «إكس»، أول من أمس، «ساصوت ضد مشروع القانون هذا الذي يحظر المساعدات للأطفال الذين يتضورون جوعاً في غزة». وكانت وكالة «رويترز» نقلت الأربعاء الماضي، عن مصدرين، قولهما إن زعماء في الكونغرس الأميركي والبيت الأبيض اتفقوا على مشروع قانون بحزمة تمويل ضخمة للجيش ووزارة الخارجية ومجموعة أخرى من البرامج الحكومية يتضمن استمرار تجميد التمويل الأميركي لـ«أونروا» حتى مارس/ آذار 2025. وأقر مجلس الشيوخ الأميركي تشريعاً، الشهر الماضي، بوقف تمويل «أونروا» الذي كان ضمن حزمة مساعدات بقيمة 95 مليار دولار لأوكرانيا وإسرائيل وتايوان، في حين لا يزال التشريع ينتظر موافقة مجلس النواب. مع العلم أن أميركا تعدّ أكبر مانح لـ«أونروا»، إذ تقدم ما بين 300 إلى 400 مليون دولار سنوياً.

وحذّر المفوض العام لـ«أونروا»، فيليب لازاريني، الشهر الحالي، من «حملة متعمدة ومنسّقة» تهدف إلى إنهاء عملياتها، مضيفاً أن «16 دولة أوقفت مؤقتاً تمويلها، الذي يبلغ إجماليه 450 مليون دولار»، رغم إجراءات الوكالة بفتح تحقيق مستقل في الموضوع. يُذكر أن «أونروا» قد أكدت، بحسب تقرير لم ينشر لها، بتاريخ فبراير/ شباط الماضي، أن بعض موظفيها الذين أطلق سراحهم من سجون الاحتلال في قطاع غزة أخيراً، أفادوا بأنهم تعرّضوا لضغوط من سلطات الاحتلال ليصرحوا كذباً بأن الوكالة لها صلات بـ«حماس» وأن موظفين فيها شاركوا في هجوم 7 أكتوبر. وقالت مديرة الاتصالات في «أونروا» جولييت توما إن الوكالة تعتزم تسليم المعلومات الواردة في التقرير إلى وكالات داخل وخارج الأمم المتحدة متخصصة في توثيق الانتهاكات المحتملة لحقوق الإنسان. وكانت الأمم المتحدة قد أطلقت عملية مراجعة مستقلة لأنشطة الوكالة تحت قيادة وزيرة الخارجية الفرنسية السابقة كاترين كولونا، والتي بدأت مهمتها في منتصف فبراير الماضي، ومن المتوقع نشر التقرير النهائي لها في شهر إبريل/ نيسان المقبل.

وراجعت بعض الدول قراراتها إزاء «أونروا»، في مارس الحالي، وقال وزير التجارة الخارجية والتنمية الفنلندي، فيل تافيو، في بيان أمس، «إن تحسين إدارة المخاطر داخل أونروا، أي منع سوء السلوك المهني وفرض مراقبة صارمة، يمنحنا ضمانات كافية في هذه المرحلة لاستئناف المساعدة». وأضاف أنه سيتم تخصيص حوالي 10 في المائة من الأموال الفنلندية لإدارة المخاطر. علماً أن فنلندا تقدّم سنوياً 5 ملايين يورو (5,4 ملايين دولار أميركي) للوكالة.

يأتي ذلك بعد إعلان المفوضية الأوروبية، بداية الشهر الحالي، أنها ستفرج عن 50 مليون يورو (54,1 ملايين دولار) من تمويل الوكالة، فيما أعلنت السويد لاحقاً استئناف التمويل بنحو 20 مليون دولار. كما أعلنت كندا على لسان وزير المساعدات الدولية أحمد حسين، أنها ستستأنف تمويل الوكالة، مؤكداً أن الأخيرة «تلعب دوراً حيوياً في غزة». كذلك أعلنت وزيرة الخارجية الأسترالية بيني ونغ، الأسبوع الماضي، استئناف تمويل «أونروا»، موضحة أن بلادها تشاورت مع الوكالة والدول المانحة الأخرى، وكانت راضية عن الضمانات التي تمّ وضعها. وقالت: «يوجد أطفال وأسر يتضورون جوعاً، ولدينا القدرة على مساعدتهم». يأتي ذلك في مقابل إعلان عدة دول استمرار تمويلها للوكالة، بل زيادته. وقالت النرويج، في فبراير الماضي، إنها ستمنح 275 مليون كرونة (26 مليون دولار) العام الحالي، لوكالة «أونروا»، مع احتمال زيادة هذا المبلغ إذا اقتضت الحاجة. كذلك أعلنت البرتغال، أول من أمس، زيادة تمويلها للوكالة بـ10 ملايين يورو (10,8 مليون دولار). وأول أمس الأربعاء تعهد مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، بضخ 40 مليون دولار، لتعزيز تمويل السعودية لـ«أونروا»، وتعهدت قطر بتقديم 25 مليون دولار لدعم الوكالة، الشهر الحالي، لتجاوز الظروف الصعبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. كما قرر العراق أيضاً دعم وكالة «أونروا» بـ25 مليون دولار.

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)

مقر «أونروا» في مدينة غزة، فبراير الماضي (فرانس برس)

رصد

قائد كتيبة يدعو لاستيطان القطاع

دعا قائد الكتيبة 82 في لواء المدرعات السابع في جيش الاحتلال الإسرائيلي أوفير كاسبي، أمس الجمعة، إلى الاستيطان في قطاع غزة، وسارع قادته إلى احتوائه الأمر. ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية، أمس الجمعة، عن كاسبي تقديره بأن «الحرب لن تطول حتى تفكيك حماس في خانيونس» جنوب قطاع غزة، مضيفاً أن «حماس تحارب هنا بأسلوب حرب الشوارع وأفرادا وهي ضعيفة جداً. وفي رأيي إذا بقينا هنا لشهرين إضافيين فإننا سنتهيها كلياً. إذا قضينا على (رئيس حركة حماس في قطاع غزة يحيى) السنوار، فلن تخضع المنظمة وسياتي شخص آخر ويتابع بالأيديولوجيا نفسها». وتابع: «عندما ندخل إلى رفح سيتحتّم على الجيش إبقاء الأرض تحت سيطرته. من وجهة نظري ان الحل هو إقامة بلدات (مستوطنات في قطاع غزة)، ولكن عموماً هذا شأن سياسي. كيف نكسر حماس؟ من خلال قيامنا ببناء بلدات». ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن مسؤولين عن كاسبي قولهم إنه «أدرك خروجه عن المألوف والتعامل الرسمي المتوقع منه بوصفه ضابطاً يرتدي الزي العسكري». وظهر جيش الاحتلال أكثر حرصاً على ما يصدر عن جنوده وضباطه، منذ الدعوى التي رفعتها جنوب أفريقيا أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي في 29 ديسمبر/كانون الأول الماضي، وتتهم فيها إسرائيل بارتكاب عمليات إبادة جماعية في غزة.

نايف...

جنود الاحتلال في مدينة غزة، فبراير الماضي (جاك غويز/فرانس برس)

إضاءة

أوستن يطالب بمقترحات جديدة بشأن غزة

غالانت في واشنطن غداً

حيفا ـ **العربي الجديد**

في ضوء ضغوط متزايدة على الإدارة الأميركية بشأن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، أبلغ وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت، خلال محادثة هاتفية بينهما الأربعاء الماضي، أنّ عليه أن يحمل معه مقترحات جديدة بشأن الأزمة الإنسانية في القطاع، خلال زيارته المقررة إلى واشنطن، غداً الأحد. ونقل موقع «والاه» العبري، أمس الجمعة، عن مسؤولين إسرائيليين وأميركيين كبار لم يسمّهم قولهم إن إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن ترزح تحت انتقادات متزايدة من قبل الديمقراطيين في الكونغرس، والرأي العام، بكل ما يتعلق بدعمها لإسرائيل، بما في ذلك تزويدها بالسلاح، وعدم دعوة إدارة بايدن لوقف فوري لإطلاق النار في غزة. وبحسب المسؤولين الأميركيين، فإن الأمر الأساسي هو تغيير إسرائيل الوضع عبر خطوات ميدانية، تزيد معها على نحو كبير حجم المساعدات الإنسانية التي تدخل إلى قطاع غزة.

وقال مسؤولون إسرائيليون وأميركيون كبار للموقع إن أوستن قال لغالانت: «عليك أن تفهم الأجواء هنا، وعندما تصل عليك أن تحمل معك جديداً بشأن القضية الإنسانية، لكي تُظهر أنكم (في إسرائيل) تغيّرون الاتجاه، وتزيلون العقبات أمام دخول مساعدات إلى غزة». وبحسب الموقع، اطلع غالانت وزير الدفاع الأميركي على المعبر الجديد الذي بدأت إسرائيل في الآونة الأخيرة تسمح بدخول المساعدات عبره إلى غزة، وبحث معه الميناء المؤقت الذي يقيمه الجيش الأميركي أمام شواطئ غزة، وأخبره بأنّ «الجيش الإسرائيلي هو الذي يقوم بتأمين المنطقة في الشاطئ الذي ستعبر عبره الشاحنات من الميناء المؤقت»، بحسب «والاه». كما أطلعه على «أفكار بشأن اليوم التالي للحرب على قطاع غزة، وكيف يمكن صوغ بديل لسلطة حماس في غزة»، وأبلغه بأنه سيصل إلى واشنطن مع قائمة من الأسلحة التي تحتاجها إسرائيل، بعضها فوري والباقي على المدى البعيد، «لكن هناك حاجة لتسريع تزويد إسرائيل بهذه الأسلحة والذخيرة بأسرع وقت ممكن».

وأبلغ غالانت أوستن بأنه سيشاركه في الزيارة المدير العام لوزارة الأمن إيال زمير، طالباً أن يتباحث معه كبار المسؤولين في البنتاغون بشأن تزويد إسرائيل بالسلاح، من أجل التقدم في الموضوع. ونقل الموقع عن مسؤول أميركي كبير قوله إنه «في هذه المرحلة، لا يوجد أحد لإبطاء وتيرة شحنات السلاح إلى إسرائيل، وحقيقة أن جزءاً من الأسلحة والذخيرة يصل على نحو بطيء مقارنة بالماضي، تعود إلى نفاد جزء من المخزون، والحاجة إلى تمويل إضافي من قبل الكونغرس لتجديده».

تراجع طفيف لغانتس شعبياً

أظهر استطلاع حديث للرأي العام الإسرائيلي، نشر أمس الجمعة، تراجعاً طفيفاً في قوة «الوحدة الوطنية» برئاسة الوزير في حكومة الحرب بني غانتس في الكنيست، بعد انفصال زعيم حزب «أمل جديد» جدعون ساعر عن الحزب. وأشارت نتائج استطلاع للرأي نشرته صحيفة «معاريف»، إلى أنه لو جرت انتخابات اليوم، لحصل حزب «الوحدة الوطنية» على 35 مقعداً، في الكنيست المؤلف من 120 مقعداً مقابل 12 مقعداً فقط يمتلكها حالياً. وكانت استطلاعات مماثلة نشرتها «معاريف» في الأسابيع الماضية، توقعت حصول تحالف «الوحدة الوطنية» و«أمل جديد» على 40 من مقاعد الكنيست، في حال إجراء الانتخابات اليوم. ومع ذلك فإن عدد المقاعد التي يحصل عليها «الوحدة الوطنية»، رغم انسحاب حزب ساعر، يبقى ضعف عدد المقاعد التي يحصل عليها حزب «الليكود» برئاسة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو. ووفقاً للاستطلاع فإن «الليكود» سيحصل على 17 مقعداً مقارنة مع 32 مقعداً حالياً، كما تراجع حزب «هناك مستقبل» برئاسة زعيم المعارضة يئير لبيد من 24 مقعداً حالياً إلى 12.

(الأناضول)

الحدث

الاستيطان يتوسع في الأغوار والاحتلال يستعين بمروحية لقتل منفذ عملية فدائية

أكبر سرقة أراضٍ منذ أوسلو

أعلن وزير المال الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش مصادرة 8 آلاف دونم من الأراضي في غور الأردن في الضفة الغربية المحتلة، لتكون بذلك أكبر عملية سرقة لأراضٍ فلسطينية منذ اتفاقيات أوسلو قبل 30 عاماً. في غضون ذلك، أصيب 7 إسرائيليين بعملية فدائية، استخدم الاحتلال «أباتشي» لقتل منفذها مجاهد منصور

سموتريتش: نعزز الاستيطان بطريقة استراتيجية

حماس: العملية دليل على فشل إخماد المقاومة في الضفة

حيفا ـ **نايف زيداني**
رام الله ـ **محمود السعدي**
جهاد بركات
القدس المحتلة ـ **محمد عبد ربه**

بعد ارتقاء 8 شهداء خلال اليومين الماضيين، في مخيمات نور شمس شرق طولكرم، والأمعري قرب رام الله، وجنين، خلال عمليات الاحتلال العسكرية في مخيمات الضفة الغربية، اشتبك الشاب مجاهد بركات منصور مع قوات الاحتلال، أمس الجمعة، في عملية فدائية أطلق خلالها النار على حافلة إسرائيلية قرب رام الله، وجرح 7 إسرائيليين، قبل استشهاده بصاروخ أطلقه الاحتلال، والذي استنفر من أجل مطاردة الشهيد، مروحية قتالية من نوع «أباتشي» وطائرات مسيّرة.

جاء ذلك في وقت تمضي فيه سلطات الاحتلال سياسة ضم المزيد من الأراضي الفلسطينية، كـ«أراضي دولة». وأعلن وزير المال الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش مصادرة 8 آلاف دونم (800 هكتار) إضافية من الأراضي في غور الأردن، معتبراً ذلك «خطوة كبيرة ومهمة أخرى للاستيطان في غور الأردن ويهودا والسامرة (الضفة الغربية)». وتابع: «في حين أن هناك من يسعى في إسرائيل وفي العالم إلى تقويض حقنا في منطقة يهودا والسامرة والبلاد بشكل عام، فإننا نُعزّز الاستيطان من خلال العمل الجاد وبطريقة استراتيجية في جميع أنحاء البلاد». ومنذ تولي سموتريتش منصبه العام الماضي، كثّفت إسرائيل عمليات الاستحواذ على الأراضي وتوسيع المستوطنات التي تعد غير قانونية بموجب القانون الدولي.

في المقابل أعلنت منظمة «السلام الآن» الإسرائيلية المناهضة للاستيطان، في بيان أمس، أن مصادرة هذه الأراضي في المنطقة الواقعة على السفوح الشرقية للضفة الغربية، بالقرب من مستوطنة بافيت، هي الأكبر منذ توقيع اتفاقات أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية في العام 1993. وأضافت أنها تأتي «استكمالاً للإعلان عن مصادرة 2640 دونماً في 29 فبراير/ شباط الماضي، بين مستوطنتي معاليه أدوميم وكيدار». ويُعد الإعلان عن ضم «أراضي دولة» وفق المنظمة «أحد الأساليب الرئيسية التي تسعى إسرائيل من خلالها إلى تأكيد سيطرتها على الأرض في الأراضي الفلسطينية المحتلة»، موضحة أن «الأراضي المعلنة أراضي دولة لا تعود تعتبر ملكية خاصة للفلسطينيين في نظر إسرائيل، ويُمنعون من استخدامها، فيما تؤجر أراضي الدولة للإسرائيليين حصراً». بدوره قال رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان الفلسطينية، مؤيد شعبان، في بيان أمس، إنه وبمصادقة سموتريتش على الاستيلاء على 8 آلاف دونم من أراضي الأغوار، «تستمر حكومة الاحتلال بمخطط حسم السيطرة على أراضي الفلسطينيين تحت مسميات مختلفة منها إعلانات أراضي الدولة التي تحولها لصالح الاستيطان». وأوضح أن «العام الحالي 2024 شهد أكبر عملية استيلاء تحت مسمى أراضي الدولة منذ سنوات طويلة تصل إلى ثلاثة عقود، حيث بلغت المساحات التي استولى عليها الاحتلال تحت هذا المسمى ما مجموعه 10 آلاف و640 دونماً في إعلانين منفصلين، الأول قبل شهر واستهدف أراضي العيزرية وأبو ديس واستولى من خلالها على 2640 دونماً، والثاني هذا اليوم». من جهته دان المتحدث الرسمي باسم الرئاسة الفلسطينية، نبيل أبو ردينة، الخطة، واعتبر أن «توقيت القرار مع وصول بلينكن للمنطقة يشكل تحدياً للإدارة الأميركية وللمجتمع الدولي الذي يعلن ليل نهاراً إدانته للاستيطان». كذلك اعتبرت وزارة الخارجية الفلسطينية أن القرار «جريمة بالمعنى الحقيقي للكلمة تندرج في إطار سياسة رسمية تسابق الزمن لضم الضفة الغربية وشطب فرصة تجسيد الدولة الفلسطينية». وأضافت أن «الفشل الدولي في حماية شعبنا تواطؤ وغطاء لإفلات إسرائيل المستمر من العقاب».

كذلك دانت وزارة الخارجية الأردنية، قرار سموتريتش، وشدد المتحدث الرسمي باسم الوزارة، سفيان القضاة، في بيان أمس، على أن «هذه الإجراءات المدانة تكرس الاحتلال وتقوض كل فرص تحقيق السلام على أساس حل الدولتين». في موازاة ذلك نعت حركة «حماس» منفذ العملية الفدائية غرب رام الله، بركات منصور من قرية دير بزيع قضاء رام الله، مشدّدة على أن «العملية تشكّل استمراراً لحراك شعبنا المتصاعد في الضفة الغربية، ودليلاً على قدرة شعبنا على إصابة العدو في مقتل، وإفشال كل محاولات إخماد المقاومة بالضفة». واعتبرت الحركة أن عملية إطلاق النار تجاه حافلة مستوطنين والاشتباك مع قوات إسرائيلية، «رد طبيعي على استمرار الجرائم والمجازر الإسرائيلية في قطاع غزة».

وذكرت هيئة البث الإسرائيلية، أن «عدد مصابي إطلاق النار الذي نفذه مسلح فلسطيني باتجاه مركبة إسرائيلية، وصل إلى 7»، بينهم إصابة حرجة، واثنتان خطيرتان. وفي وقت سابق، أعلن الجيش الإسرائيلي، «مقتل منفذ الهجوم» باستهدافه بصاروخ عقب اشتباك معه استمر عدة ساعات. وأضاف أنه «جرى من عملية المطاردة، تم استنفار مروحية قتالية وقطع جوية (طائرات مسيّرة)».

وأكدت مصادر محلية أن طائرة من نوع «أباتشي» للاحتلال أطلقت، صباح أمس، صاروخاً بين قريتي كفر نعمة ودير إبزيع، خلال ملاحقة منفذ العملية، فيما اعتقلت قوات الاحتلال، ظهر أمس، زوجة الشهيد منصور (أطلق سراحها لاحقاً)، وشقيقه طه، من منزل العائلة في دير إبزيع. واقتحم الاحتلال قريتي كفر نعمة ودير إبزيع، فيما أشارت المصادر ذاتها إلى أن قوات الاحتلال استهدفت الصحافيين المتواجدين في المنطقة لتغطية الحدث، بالرصاص الحي.

في غضون ذلك، أصيب 3 مواطنين برصاص الاحتلال، مساء أمس، خلال مواجهات اندلعت في قرية أوصرين جنوب نابلس، وفق «وفا»، فيما أفادت وسائل إعلام فلسطينية بوقوع اشتباكات مسلحة بين فلسطينيين وقوات الاحتلال في منطقة وادي الدلب، غرب رام الله، ومواجهات قرب حاجز مخيم شعفاط، شمال شرق القدس المحتلة. وفي الأثناء أعلنت «كتائب القسام»، الجناح العسكري لحركة «حماس»، في الضفة الغربية، في بيان أمس، أن مقاتليها تصدوا، خلال الـ48 ساعة الماضية «لاقتحامات العدو وآلياته في مخيم نور شمس بطولكرم، ومدينة طوباس، ومخيم عقبة جبر بأريحا». على صعيد آخر واصلت قوات الاحتلال في الجمعة الثانية من شهر رمضان فرض قيود مشددة على وصول المصلين للمسجد الأقصى، إذ عزلت البلدة القديمة في القدس عن أحيائها، وأغلقت الطرق. ورغم ذلك أدى أكثر من 120 ألف مصل، وفق دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس، صلاة الجمعة أمس.

خلال تمشيط الاحتلال موقع الاشتباك قرب رام الله أمس (عصام ريماوي/الأناضول)

هجمات المستوطنين

هاجم مستوطنون بحماية قوات الاحتلال الإسرائيلي، أمس الجمعة، قرية برقا، شرق رام الله، أثناء صلاة الجمعة، وحاولوا إحراق مسجد النور في القرية، عندما كان يعجّ بالمصلين. كما هاجم مستوطنون آخرون، مركبات المواطنين على الطريق بين مدينتي رام الله ونابلس. كذلك اقتحموا نبع سيلون التاريخي في قرية قريوت جنوب نابلس، بحماية قوات الاحتلال، ورفعوا أعلام دولة الاحتلال، وأطلقوا طائرة تصوير باتجاه القرية.

رصد

استعراض للحوثيين في صنعاء، 9 مارس الحالي (محمد حمود/Getty)

هجوم أميركي ـ بريطاني جديد على الحوثيين

أعلن الحوثيون، أمس الجمعة، أن الولايات المتحدة وبريطانيا شنّتا هجوماً على محافظة الحديدة الساحلية، غربي البلاد. وذكرت قناة «المسيرة»، التابعة للحوثيين، في شريطها العاجل أن «العدوان الأميركي البريطاني استهدف بغارتين مزرعة سرسود في منطقة الكدن التابعة للحديدة». ولم تذكر القناة تفاصيل إضافية، فيما لم يصدر على الفور أي تعقيب من الجانب الأميركي أو البريطاني. وكانت القيادة المركزية الأميركية «سنتكوم» قد أعلنت فجر أمس الجمعة، أن «طائرة تابعة للتحالف (الأميركي البريطاني) تمكنت من تدمير زورق مسير أطلقه الحوثيون المدعومون من إيران من المناطق الخاضعة لسيطرتهم في اليمن». وأضافت في بيان على منصة «إكس» (تويتر سابقاً) أنه «بالإضافة إلى ذلك، استطاعت قوات التحالف من تدمير صاروخين بالستيين مضادين للسفن أطلقهما الحوثيون باتجاه البحر الأحمر»، مشيرة إلى أنه «لم يتم الإبلاغ عن أي إصابات أو أضرار للسفن الأميركية أو التحالف».

في سياق التعهّد الحوثي بالسماح للسفن الروسية والصينية العبور بأمان في البحر الأحمر، قال المتحدث باسم الرئاسة الروسية دميتري بيسكوف، أمس الجمعة، إنه «لا يعلم بوجود معلومات تفيد بأن الحوثيين وعدوا روسيا والصين بعدم مهاجمة سفنهما في البحر الأحمر». وعن هذا الموضوع صرّح بيسكوف لوكالة «تاس» الروسية قائلاً «لا نعلم أي شيء عن أي ضمانات (من الحوثيين)، لا أستطيع أن أقول أي شيء حول هذا الموضوع». وكان موقع «بلومبيرغ» الأميركي، قد نقل أول من أمس الخميس، عن مصادر، أن دبلوماسيين من روسيا والصين توصلوا خلال مباحثات في سلطنة عُمان، لم تذكر تاريخها، مع المتحدث باسم الحوثيين محمد عبد السلام، إلى تفاهمات بشأن جبهة البحر الأحمر. وبحسب «بلومبيرغ»، أبلغ الحوثيون كلاً من موسكو وبكين بأن سفنهما يمكنها الإبحار عبر البحر الأحمر وخليج عدن من دون التعرّض لهجمات، فيما ستحظى الجماعة في المقابل بدعم سياسي سيؤمنه البلدان في هيئات ومجالس دولية على غرار مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة. وبينما لم تتوضح طبيعة هذا الدعم، قالت المصادر إنه قد يشمل عرقلة مشاريع قرارات ضد الجماعة، إذ تمتلك موسكو وبكين حق النقض في مجلس الأمن. وبينما لم يستجب متحدثون باسم الحكومتين الروسية والصينية، ولا باسم الحوثيين لطلب التعليق، ذكّر «بلومبيرغ» بحادثة انفجار صواريخ بالقرب من سفينة تنقل النفط الروسي بالقرب من اليمن، أواخر يناير/ كانون الثاني الماضي. يومها قالت شركة «أمبري» البريطانية للأمن البحري، إن الحوثيين استهدفوا عن طريق الخطأ ناقلة تحمل نفطاً روسياً، في هجوم صاروخي، على بعد 90 ميلاً بحرياً (نحو 167 كيلومتراً)، جنوب شرقي مدينة عدن. وبعد أيام قليلة من الحادثة، شدّد القيادي في جماعة الحوثيين محمد البخيتي، في مقابلة مع صحيفة «إزفستيا» الروسية على استعداد الجماعة لـ«ضمان المرور الآمن» لسفن كل الدول غير المرتبطة بإسرائيل، بما فيها روسيا والصين، في البحر الأحمر، «لأن حرية الملاحة تلعب دوراً هاماً لبلادنا».

(العربي الجديد، الأناضول، رويترز)

شرق غرب

نداء أممي لجمع 4,07 مليارات دولار لسورية

أطلقت الأمم المتحدة، أمس الجمعة، نداء لجمع 4,07 مليارات دولار لتوفير مساعدات إنسانية في سورية، محذرة من أن نقص الدعم قد يدفع مزيداً من السوريين إلى الهجرة. وقال منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في سورية آدم عبد المولى، في مؤتمر صحافي في دمشق: «للعام 2024، نطلب حشد 4,07 مليارات دولار لتوفير مساعدات منقذة للحياة لـ10,8 ملايين سوري من أصل 16,7 مليوناً يحتاجون إلى المساعدة».

(فرانس برس)

تركيا: تحييد 4 من «الكردستاني» شمال العراق

أعلنت وزارة الدفاع التركية، أمس الجمعة، تحييد 4 عناصر من حزب العمال الكردستاني شمال العراق. ولفتت الوزارة، في بيان، إلى أن «القوات التركية حيدت الإرهابيين بغارة جوية بعد رصدهم في منطقة جبال قنديل شمال العراق»، مؤكدة أن «عمليات مكافحة حزب العمال الكردستاني ستتواصل للقضاء على الإرهاب في مصدره».

(الأناضول)

عقوبات أوروبية على خلفية وفاة نافالني

فرض الاتحاد الأوروبي، أمس الجمعة، عقوبات على 33 فرداً وكياناً لهم صلة بوفاة زعيم المعارضة الروسي اليكسي نافالني أخيراً. وقال الاتحاد الأوروبي، في بيان، إن القائمة الجديدة تشمل المستعمرات العقابية التي سُجن فيها نافالني فضلاً عن مسؤولين كبار في النظام القضائي الروسي.

(رويترز)

أستراليا تدعم بريطانيا مالياً لبناء غواصاتها

أعلنت السلطات الأسترالية، أمس الجمعة، أنها ستقدم 4,6 مليارات دولار أسترالي (3 مليارات دولار) للصناعة البريطانية لدعم بناء غواصات تعمل بالطاقة النووية

وضمان وصول أسطولها الجديد في الوقت المحدد. وجاء الإعلان بعد يوم من توقيع البلدين على اتفاقية دفاعية وأمنية من أجل مواجهة التحديات بشكل أفضل. وقال وزير الدفاع البريطاني غرانت شابس (الصورة)، لهيئة الإذاعة الأسترالية أمس الجمعة، إن برنامج الغواصات مكلف لكنه ضروري. وقال وزير الدفاع الأسترالي ريتشارد ماريليس، في تصريح صحافي، إن الاتفاق أظهر أن برنامج الغواصات النووية سيتم إنجازه وسيخلق قدرة إنتاجية جديدة لشركاء «أوكوس»، في إشارة إلى الاتفاقية التي تضم أستراليا وبريطانيا وأميركا.

(أسوشييتد برس)

العراق: إطلاق سراح قاتل هشام الهاشمي

كشفت مصادر عراقية عن صدور قرار قضائي بالإفراج عن المدان بجريمة قتل الباحث والأكاديمي العراقي هشام الهاشمي الذي اغتيل في يوليو/ تموز 2020، رغم صدور قرار سابق بإعدامه في مطلع مايو/ أيار الماضي. وقالت المصادر إن «إطلاق سراح أحمد الكناني، جاء بعد إعادة التحقيق والطعن بحكم الإعدام، وخلال التحقيقات ثبتت براءة المدان من هذه التهمة، وعلى أثر ذلك تم إطلاق سراحه».

(العربي الجديد)

تقرير

مصر: حقوقيون يصفون إخلاءات سبيل بـ«الصحوة الوهمية»

وصف حقوقيون مصريون الإفراج عن عدد من المعتقلين في ملف «التمويل الأجنبي»، بأنها ترويج لصحوة وهمية، تلت اتفاقاً بين القاهرة والاتحاد الأوروبي

القاهرة ـ **العربي الجديد**

لم تمرّ ساعات قليلة على لقاء رئيس الوزراء البلجيكي الكسندر دي كرو، الذي تتولى بلاده رئاسة الاتحاد الأوروبي، وأبرز ممثل صحافيا قناة «الجزيرة» ربيع الشيخ وبهاء الدين إبراهيم، وهو ما اعتبره مراقبون «استجابة» من السلطات المصرية لضغوط أوروبية.

المدافع المصري عن حقوق الإنسان، بهي الدين حسن، قال في حديث لـ«العربي الجديد» تعليقاً على القرار: «هناك مطالبات دولية للحكومة المصرية بإغلاق القضية 173 منذ 13 عاماً»، مضيفاً أنه «مع فراغ خزينة الحكومة المصرية وتعاظم ديونها، اضطرت للاستجابة لأحد مطالب مقرضيها». وتابع حسن: «من المحتمل أيضاً أن يجري الإفراج عن بعض الأبرياء، لكن هذا لا يعني بالطبع أن هناك انفراجة حقوقية أو سياسية جادة».

المدير التنفيذي لمؤسسة «كوميتي فور جستس»، أحمد مفرح، أبدى اعتقاده أيضاً أن هناك «ترويجاً حكومياً» لوجود «انفراجة وصحوة حقوقية في مصر»، خصوصاً بعد اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. وقال في حديث لـ«العربي الجديد»، إن ذلك «يأتي في إطار موجة جديدة من حملات الترويغاندا التي سيعتمدها النظام المصري خلال الفترة المقبلة، للترويج لتحركات يظهر من خلالها كأنه بدأ في التراجع عن سياساته السابقة في مواجهة المدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات الحقوقية في مصر، في حين أنه ما يزال يعمل على تكبيلهم وتجريم عملهم بقوانين مختلفة، واستهدافهم بأحكام غيابية وقرارات ضبط وإحضار، ووضعهم على قوائم الإرهاب، والانتقام من أسرهم بسبب عملهم الحقوقي». واعتبر مفرح أن «القضية 173، لن تكون الأخيرة من نوعها، مضيفاً أنه «فيما يخص الاتحاد الأوروبي، فاعتقد أنه يتغاضى عن الاهتمام بملف الحقوق الإنسان في مصر، من أجل مصالح معينة مرتبطة بالأمن والمهاجرين مع نظام السيسي». وقال: «سنعمل بعزم على تصحيح ذلك المسار، لوضع الملف الحقوقي في أولوية أي مسار للشراكة مع النظام المصري»، مضيفاً أن «سياستنا واحدة، أنه لا بد أن يتم ربط أي شراكة مع النظام المصري بتغيير في سياساته المرتبطة بالملف الحقوقي وفي مقدمتها عدم تجريم العمل الحقوقي وفتح المجال العام والإفراج عن المعتقلين السياسيين».

خطوة غلق القضية 173 التي وصفها البعض بأنها «انفراجة حقوقية»، لم تخل من بعض «التلاعب» من قبل السلطات المصرية، إذ ذكرت مؤسسة دعم العدالة بالمركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة، في بيان أول من أمس الخميس، أن «قرار قاضي التحقيق في القضية رقم 173 لسنة 2011 المعروفة إعلامياً بـ«التمويل الأجنبي»، وإصدار عدة قرارات بإخلاء سبيل عدد محدود للغاية من المسجناء السياسيين وأبرزهم صحافيا قناة «الجزيرة» ربيع الشيخ وبهاء الدين إبراهيم، وهو ما اعتبره مراقبون «استجابة» من السلطات المصرية لضغوط أوروبية.

سجن بدر، شرقي القاهرة، يناير 2022 (خالد دسوقي/فرانس برس)

> بهي الدين حسن: الإفراج عن البعض لا يعني أن هناك انفراجة

وأضافت أنه «حتى الآن ما يزال ملف المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة لم يحسم بعد، وهي أول منظمة مصرية يتم التحقيق معها أمام قضاة التحقيق في القضية 173، ومؤسسو المركز ما يزالون مدرجين على قائمة الممنوعين من السفر». بدوره، اعتبر رئيس مؤسسة دعم العدالة بالمركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة، ناصر أمين، لـ«العربي الجديد»، أن «لا صحة لما تردد بأن القضية الخاصة بالمؤسسة هي قضية مستقلة بخلاف القضية الخاصة بقضية التمويل الأجنبي»، كاشفاً عن أنهم «حصلوا على وثيقة رسمية تفيد بأن التحقيقات تمت في ذات القضية، التي حملت الرقم 173 لسنة 2011 حصر قضاة تحقيق التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني»، وهي المذكرة المرسلة من رئيس محكمة استئناف القاهرة وقتها المستشار أيمن عباس، إلى النائب العام في حينه المستشار نبيل صادق، المتعلقة بالتحقيق بشأن المركز العربي لاستقلال القضاء.

مركز «القاهرة لحقوق الإنسان»، اعتبر أيضاً أن القرار الصادر في القضية 173 «لا يشير إلى تغيير جذري في نهج السلطات المصرية القمعي، ولا ينم عن بداية لعملية إصلاح جادة». وذكر المركز في بيان أن القرار «يعد رد اعتبار متأخرا، ويبقى أن نرى ما إذا كانت السلطات المصرية ستحترمه وتباشر تنفيذه»، مؤكداً أنه «فقط من خلال المراجعة الشاملة للتشريعات المصرية القمعية، والإفراج عن عشرات الآلاف من السجناء السياسيين المسلمين، وفتح حقيقي للمجال العام، يمكن للسلطات المصرية إظهار إرادة سياسية حقيقية للإصلاح».

متابعة

مسيرات الأردن والحوثيين تتواصل دعماً لغزة

ككل يوم جمعة، خرجت مسيرات في مناطق متعددة في الأردن وتلك التي يسيطر عليها الحوثيون في اليمن، للمطالبة بوقف العدوان على قطاع غزة

عمّان ـ **انور الزيادات**
صنعاء ـ **العربي الجديد**

واصل الأردنيون واليمنيون دعمهم لأهالي قطاع غزة والمطالبة بكسر الحصار عنه ووقف العدوان، عبر الخروج في مسيرات، كل يوم جمعة منذ بداية العدوان الإسرائيلي على القطاع. وخرجت بعد صلاة الجمعة، مسيرات في مختلف المحافظات الأردنية تضامناً مع أهالي قطاع غزة ودعماً لهم. وبالتزامن مع الذكرى الـ56 لانتصار الجيش الأردني على جيش الاحتلال في معركة الكرامة، شارك آلاف الأردنيين، في العاصمة عمّان، في مسيرة للمطالبة بكسر الحصار عن القطاع. وأكد المشاركون في المسيرة، التي جاءت بدعوة من «الملتقى الوطني لدعم المقاومة وحماية الوطن» وأحزاب وفعاليات وطنية، تحت شعار «من الكرامة إلى غزة... المقاومة خيارنا»، دعمهم للمقاومة. وحيوا صمود الشعب الفلسطيني على أرضه والثبات بوجه آلة الحرب الإسرائيلية، منددين بالمجازر والإبادة الجماعية التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الأبرياء لتفريغ القطاع من أهله. وطالب المشاركون في المسيرة الحكومة الأردنية «بالتوقف الفوري عن كافة أشكال العلاقات مع الاحتلال، بما في ذلك إلغاء معاهدة وادي عربة واتفاقيات الغاز والماء»، مؤكدين ضرورة قيام الحكومة بإجراءات قوية تجاه الجرائم التي تجري في غزة، مطالبين بالإفراج عن النشطاء الموقوفين بسبب الفعاليات التضامنية مع قطاع غزة. ودعوا إلى فتح جسر بري وجوي لإغاثة أهل غزة، وإيصال المساعدات الإنسانية والاحتياجات الأساسية العاجلة وإنقاذ أطفال غزة الذين باتوا يموتون من الجوع وقلة الغذاء.

كما خرجت عقب صلاة الجمعة مسيرات تضامنية في إربد والطفيلة ومعان والزرقاء والكرك. وطالب المشاركون في المسيرات الشعوب العربية بالتحرّك من أجل دفع الأنظمة لاتخاذ ما يلزم من إجراءات لوقف الحرب وكسر الحصار، والحكومة الأردنية بمنع الجسر البري الذي ينقل البضائع من دول خليجية باتجاه الاحتلال عبر الأردن.

وفي صنعاء، أشارت وكالة «سبأ»، بنسختها التابعة للحوثيين، إلى خروج مسيرة «مليونية»، تحت عنوان «عملياتنا مستمرة... أوقفوا عدوانكم»، نصرة لغزة. وذكرت أن المشاركين في المسيرة أشادوا «بصمود واستبسال الشعب الفلسطيني ومقاومته التي تسطر أروع الملاحم البطولية والمشرفة في مواجهة العدو الصهيوني، وما تحققه من انتصارات عظيمة في معركة طوفان الأقصى». وشدد بيان المشاركين في المسيرة، بحسب «سبأ»، على «أهمية استمرار الأنشطة، والمسيرات الجماهيرية المؤيدة والمناصرة والداعمة للشعب الفلسطيني ومعركته المقدسة ضد الكيان الصهيوني المجرم»، مشيراً إلى «ضرورة مواصلة العمليات العسكرية المساندة لتلك المعركة حتى يتوقف العدوان ويرفع الحصار عن الشعب الفلسطيني». وطالب البيان «القوات المسلحة اليمنية بمختلف تشكيلاتها بالمزيد من العمليات النوعية ضد العدو الصهيوني والأميركي والبريطاني». وجدد البيان «الدعوة إلى مقاطعة البضائع الأميركية والإسرائيلية والشركات الداعمة لهم والاستفادة القصوى من تفعيل هذا السلاح المؤثر والمتاح للجميع كاقل واجب ومشاركة في نصرة الشعب الفلسطيني المظلوم». ودعا «كل الهيئات والمنظمات والنقابات والاتحادات الطبية والصحية لسرعة التحرك، لوقف التدمير المهول للمرافق الطبية وتصفية المئات من الأطباء والعاملين الصحيين والمرضى واستباحة أرواحهم بكل وحشية وهمجية». وبالتزامن مع المسيرة المركزية في صنعاء، خرجت، بحسب قناة «المسيرة»، التابعة للحوثيين، مسيرات في 147 ساحة دعماً للشعب الفلسطيني في مدن ومديريات 15 محافظة. وأشار إلى أنها المسيرة رقم 24 التي تشهدها العاصمة اليمنية نصرة لفلسطين. وكانت المسيرة الأولى خرجت بعد ساعات من «طوفان الأقصى» في 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي.

من المسيرة في عمّان أمس (العربي الجديد)

تقرير

واصلت أسماء الأسد السطو على أموال أمراء الحرب، عبر مكتبها الاقتصادي التابع مباشرة للقصر الجمهوري، إذ تضغط عليهم عبر تجميد أعمالهم أو وضعهم قيد الإقامة الجبرية للتنازل عن ممتلكاتهم وأموالهم. وأحدث ضحايا أسماء هو خضر طاهر، الذي وضع في السجن وتمت مداهمة مكاتب ومنازل تعود ملكيتها له ولمقربين منه. وكان طاهر قد ظهر كأحدى الأذرع الميليشياوية للنظام ومن ثم الاقتصادية، وقد ساعده في التدرج في هرم النظام قربه من العميد غسان بلال، مدير مكتب ماهر الأسد

أسماء الأسد

سطو على أموال أمراء الحرب في سورية

الدوحة ـ **عماد كركص**
دمشق ـ **لينا ابني نادر**

تتحرك أسماء الأسد (الأخرس) زوجة رئيس النظام السوري بشار الأسد، عبر مكتبها الاقتصادي التابع بشكل مباشر للقصر الجمهوري، لـ«حصد ما جناه الجناة»، الذين أطلق النظام أساساً يدهم ليهيمنوا على اقتصاد البلاد، خصوصاً طوال سنوات الحرب الـ13، والتي أفرزت أمراءها على ضفة النظام، وكانت لهم أدوار أمنية وعسكرية واقتصادية، كبديل عن المتنفذين التقليديين الذين كانوا يد النظام، وتحديداً عائلة الأسد. خضر طاهر، المعروف بـ«أبو علي خضر»، أحد أمراء الحرب المقربين من النظام، يعد آخر «ضحايا» أسماء الأسد بحسب التسريبات القادمة من دمشق والساحل السوري، الذي يعد قاعدة للطاهر والكثير من متنفذي النظام، سواء من عائلة الأسد أو أتباعهم من أمراء الحرب ومشغلي أموال العائلة. وذكر موقع «صوت العاصمة»، أخيراً، أن طاهر بات رهن الإقامة الجبرية بعد نحو شهرين من تحجيم جميع أعماله ومنع المؤسسات الرسمية والقطاع الخاص من التعامل مع مشاريعه التجارية. ونقل الموقع عن مصادره قولها إن «ما حصل مع رجل الأعمال رامي مخلوف (ابن خال بشار الأسد) قبل سنوات، بتكرر اليوم مع طاهر، الذي وُضع أمام خيارين، إما التنازل عن معظم أرصدته داخل سورية وخارجها، والإبقاء على أعمال محدودة لمصلحته، أو البقاء على ما هو عليه ووضع كافة ممتلكاته تحت سيطرة اللجان الاقتصادية في القصر الجمهوري». وأشار الموقع إلى أن بعض شركات طاهر لا تزال مستمرة بالعمل حتى الآن، ولكن بوتيرة أقل من السابق، مع تقديم عشرات المديرين والموظفين استقالاتهم خلال الأسابيع الأخيرة، خاصة الذين تربطهم علاقة شخصية بطاهر، خوفاً من الإحالة للتحقيق أو الاعتقال.

وأغلقت أجهزة استخبارات النظام كافة المستودعات التي تعود للطاهر، والتي يجري فيها تخزين بضائع شركة «المبرا»، التي بمجملها تكون مهربة من خارج سورية وتوضع عليها لصاقات الشركة ثم تُطرح في الأسواق، بحسب المصادر. كما نقل الموقع عن مصادر مقربة من طاهر قولها إن «أبو علي» لم يتخذ قراراً واضحاً حتى الآن، بالتنازل عن الثروة التي جمعها خلال السنوات الماضية وأخرجها من سورية، أو تحويل كافة شركاته وممتلكاته في سورية لمصلحة القصر الجمهوري. مصادر الموقع أكدت أن جميع عمليات البيع والشراء والوكالات التي تتعلق بطاهر والشخصيات المقربة منه متوقفة بشكل كامل بأوامر أمنية، تجنباً لأي محاولة للتنازل عن بعض الممتلكات لمصلحة آخرين هرباً من استحواذ اللجان الاقتصادية عليها. وبداية العام الحالي، بدأت تلوح في الأفق خلافات طاهر مع النظام، حين بدأت دوريات أمنية تتبع للقصر الجمهوري حينها، بمداهمة مكاتب ومنازل تعود ملكيتها للطاهر ومقربين منه وضباط في الأمن العسكري على علاقة به، وصادرت عشرات المنازل والسيارات ومبالغ مالية قُدّرت بعشرات المليارات، كما داهمت قوة أمنية، في الوقت ذاته، أحد المستودعات التابعة للطاهر في مدينة اللاذقية، واشتبكت مع عناصر حراسة المستودع، لتكتشف بعدها وجود جثتين وسجن سري تابع للطاهر في المستودع.

وظهر طاهر، الذي ينحدر من مدينة صافيتا بريف محافظة طرطوس، في السنوات الأخيرة من الحرب، كأحدى الأذرع الميليشياوية أولاً ثم الاقتصادية في مرحلة لاحقة بالنسبة للنظام. وقد ساعده في التدرج في هرم النظام قربه من العميد غسان بلال مدير مكتب ماهر الأسد، شقيق بشار وقائد الفرقة الرابعة، إذ أسس طاهر مليشيات تتبع للفرقة مهمتها جني الإتاوات من خلال حواجز للفرقة، ثم تولى إدارة معابر بين مناطق السيطرة المختلفة في سورية. ودخل بعد ذلك في الإمبراطورية المالية والاقتصادية للنظام كأحدى أذرعها القوية، من خلال شركات مقاولات وسياحة واتصالات. ويملك طاهر شركة «الياسمين» للمقاولات، و«أيال» للسياحة و«إيما تل» للاتصالات. وتلك الشركات يشار إليها بأنها مملوكة حقيقة إلى أسماء الأسد بالإضافة إلى شركة «القلعة» للخدمات الأمنية، التي تغطي على عمل الميليشيات التي يمولها طاهر، ويقوم من خلالها بفرض إتاوات من خلال المعابر والحواجز. وفي أكتوبر/تشرين الأول من العام 2020 أدرجت الولايات المتحدة طاهر في قائمة عقوبات قانون «قيصر» كأحد الأشخاص الذين وصفتهم واشنطن بـ«عناصر تمكين رئيسية» لنظام الأسد. كما أنه موضوع على لائحة العقوبات الأوروبية والبريطانية ضمن حزم عقوبات مشتركة مع الولايات المتحدة. وتقصت «العربي الجديد» المعلومات التي أوردها موقع «صوت العاصمة» المحلي. وقال مصدر أمني، طلب عدم الكشف عن هويته، إن «غضب أسماء الأسد حلّ على طاهر بعدما تم كشف عمليات سمسرة من قبله خارج حساباتها، أو خارج إطار التفويض الممنوح له من قبلها بإدارة أعمالها وممتلكاتها». وبيّن أن «القصة بدأت حين تم القبض على أحد التجار المتحدرين من محافظة طرطوس. وبحكم العادة فإن التعامل مع هؤلاء التجار الذين يتعاملون عادة بالممنوع يكون بفرض إتاوات مالية عليهم قبل الإفراج عنهم. وبالفعل تم فرض حوالى مليار ليرة سورية (الدولار يساوي 15 ألف ليرة سورية)، على هذا التاجر الذي اعتقل لمصلحة الفرع 215 التابع لشعبة المخابرات». وأوضح المصدر، لـ«العربي الجديد»، أن «طاهر متفق مع رئيس الفرع المذكور بملاحقة عدد من التجار أو المتنفذين الاقتصاديين لإيقاعهم والقبض عليهم، وفرض مبالغ تقارب المليار ليرة على كل منهم». وتابع المصدر: «لأن ذوي التاجر المقبوض عليه على علاقة مع النظام، بحكم كونه من الحاضنة الشعبية للنظام في الساحل، فإنهم تمكنوا من الوصول إلى أسماء الأسد في طريق البحث عنه، حينها علمت بما يجنيه طاهر من هذه الإتاوات دون مشاركتها»، مضيفاً أن «أسماء لا تتسامح مع من يخدعها أو يخونها». ولفت المصدر إلى أن طاهر وُضع في سجن لكن «خمس نجوم»، وفي هذا السجن الذي يمكن وصفه بالإقامة الجبرية، يتم الضغط عليه للتنازل عن كل شركاته وممتلكاته، مقابل إبقاء شركة «إيما تل» للاتصالات تحت قبضته دون الشركات الأخرى. وقال المصدر إنه «توصل لمعلومات تفيد بتخلي طاهر عن أمواله وشركاته، مع السماح له بالاحتفاظ ببعض الأموال في الإمارات، وأنه يهم بالهروب إلى الإمارات بعد خروجه من سجنه أو إقامته الجبرية».

مصدر أمني: طاهر وُضع في سجن «خمس نجوم» للضغط عليه

الشعار: طاهر كانت له علاقات مع طرفين متنافسين على السيطرة

مصدر أمني آخر أكد، لـ«العربي الجديد»، الكثير من المعلومات السابقة، موضحاً أنه «تم تجريده من كل شيء، لكنه عاد إلى قريته وهو الآن تحت المراقبة، أو ما يشبه الإقامة الجبرية، لكنه على الغالب يفكر بالهروب». وقال إن الأجهزة الأمنية قبضت أخيراً على صهر طاهر، المعروف بـ«أبو علي تالا» وهو أحد مساعديه. ورأى كرم الشعار، مدير البرنامج السوري في مرصد الشبكات السياسية والاقتصادية، أن أهمية طاهر تكمن في كونه رجل الأعمال الوحيد الذي لديه علاقات مع الطرفين المتنافسين للسيطرة على الاقتصاد، أي أسماء الأسد كطرف وماهر الأسد كطرف آخر. وأشار الشعار، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إلى أن «رجال الأعمال الذين ظهروا خلال الحرب، أو في الأعوام الخمسة الأخيرة على وجه التحديد، لا يملكون علاقات عابرة للحدود كرامي مخلوف على سبيل المثال». واعتبر أن «علاقات هؤلاء تكاد تكون معدومة، بالتالي فإن محاصرتهم وإنهاءهم، أو تقليم قدراتهم، تبقى أسهل من الحالة التي تم التعامل بها مع مخلوف». ولاحقت أسماء الأسد الكثير من أمراء الحرب الذين ظهروا في الأعوام الأخيرة، من بينهم حسام القاطرجي، المسؤول عن عمليات تهريب النفط من مناطق سيطرة «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد) شمال شرق سورية، إلى مناطق النظام.

غياب رامي مخلوف

كانت أسماء الأسد قد حاصرت، عبر مكتبها الاقتصادي، شخصيات اقتصادية معروفة وسطت على «امبراطوريتها» الاقتصادية، كرامي مخلوف (الصورة)، ابن خال رئيس النظام بشار الأسد. وغاب مخلوف عن المشهد الاقتصادي بعد فتح ملفاته والحجز على الكثير من حصصه وممتلكاته، لاسيما شركة «سيريتل» للاتصالات. ويدير المكتب الاقتصادي، المسؤول المالي والاقتصادي في القصر الجمهوري بسار إبراهيم، كما تعمل في المكتب شقيقتاه رنا ونسرين.

لاحقت أسماء الأسد الكثير من أمراء الحرب (ميخيل ماديتا/فرانس برس)

شرق غرب

ابن الرئيس قائداً للجيش الأوغندي

عيّن الرئيس الأوغندي يوويري موسيفيني، مساء أول من أمس الخميس، نجله موهوزي كينيروغابا (الصورة)، قائداً للجيش وفق ما أعلنت وزارة الدفاع في بيان. وأتى هذا الإعلان بعد

تكهنات مستمرة منذ سنوات حول مستقبل كينيروغابا، المعتاد على التصريحات الجدلية على شبكات التواصل الاجتماعي، الذي يتوقع مراقبون أن يخلف والده البالغ من العمر 79 عاماً في الرئاسة.

(فرانس برس)

جولة إقليمية كورية شمالية

وصل وفد من الحزب الحاكم في كوريا الشمالية إلى الصين، مساء أول من أمس الخميس، في جولة إقليمية تشمل فيتنام ولاوس، حسبما ذكرت وكالة الأنباء المركزية الكورية الشمالية، أمس الجمعة. وأفادت الوكالة بأن الوفد الذي يرأسه كيم سونغ نام، العضو المناوب في المكتب السياسي، استقبله ممثل للحزب الشيوعي الصيني. ولم تحدد الوكالة الغرض من الجولة الإقليمية.

(فرانس برس)

36 طائرة صينية حول تايوان

رُصدت 36 طائرة عسكرية صينية حول جزيرة تايوان خلال الساعات الأربع والعشرين الماضية، حسبما ذكرت وزارة الدفاع التايوانية أمس الجمعة، وهو أكبر انتشار يُسجّل هذا العام. وذكرت الوزارة أن «13 طائرة عبرت الخط الأوسط لمضيق تايوان»، وهو ترسيم غير رسمي بين الصين وتايوان لا تعترف به الأولى. ويمثّل الخط الأوسط حدوداً غير رسمية، لكن يتم الالتزام بها إلى حد كبير وتمتد على طول منتصف المضيق الفاصل بين تايوان والصين. وحُدد هذا الخط خلال الحرب الباردة (1947 . 1991)، في محاولة للفصل بين الجانبين المتخاصمين وتقليل مخاطر اندلاع اشتباكات.

(فرانس برس)

مقتل 23 جندياً في النيجر

قُتل 23 جندياً في النيجر في كمين نصبه «إرهابيون» خلال «عملية تمشيط» نفّذها الجيش في غرب البلاد، حسبما أعلنت وزارة الدفاع مساء أول من أمس الخميس.

ونفّذ الجيش «عملية تمشيط» في المناطق القريبة من ماي في بوركينا فاسو بين يومي الثلاثاء والأربعاء الماضيين، لكن «خلال انسحابها» وقعت وحدة في «كمين معقّد» قتل خلاله 23 جندياً وتمّ تحييد حوالى 30 إرهابياً»، وفق الوزارة.

(فرانس برس)

«داعش» يتبنّى هجوما في قندهار

أعلن تنظيم «داعش»، مساء أول من أمس الخميس، مسؤوليته عن تفجير استهدف حركة طالبان أثناء محاولة عناصرها تحصيل رواتبهم من أحد المصارف في جنوب أفغانستان، مشيراً إلى أن انتحارياً فجر حزامه الناسف وسط أفراد من الحركة. وأدى التفجير، الذي وقع الخميس في فرع «بنك كابول الجديد» في مدينة قندهار، إلى مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة 12 آخرين. وقال رئيس إدارة الإعلام والثقافة الحكومية في قندهار إنعام الله سامانجاني إن جميع الضحايا كانوا موجودين هناك للحصول على رواتبهم الشهرية.

(أسوشييتد برس)

إضاءة

العفو في الأردن: هل يشمل مناصري غزة؟

على الرغم من تكليف الملك الأردني عبد الله الثاني الحكومة بإعداد مشروع للعفو العام، غير أنه من غير الواضح ما إذا كان يشمل الموقوفين بسبب تظاهراتهم دعماً لقطاع غزة

عمّان ـ **أنور الزيادات**

يأمل سياسيون وحقوقيون أردنيون أن يفتح تكليف العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، الأربعاء الماضي، الحكومة بإعداد مشروع قانون للعفو العام والسير بإجراءاته الدستورية، بمناسبة اليوبيل الفضي لتوليه سلطاته الدستورية وجلوسه على العرش في عام 1999، الباب أمام مرحلة جديدة. ويعبّرون عن تفاؤلهم بشمول العفو معتقلي الرأي والتعبير، وأي حراك مؤازر لوقف العدوان على غزة وقضايا أمن الدولة، بالإضافة إلى الموقوفين إدارياً، مع عدم إغفال أهمية المشروع المتعلق بالإعفاء من الغرامات المالية المتعلقة بالمخالفات غير الكبيرة، كمخالفات السير والبناء وغيرها. حتى اليوم، لم تتضح بعد تفاصيل مشروع القانون بشكل دقيق، إلا أن رئيس الحكومة الأردنية بشر الخصاونة، قال الأربعاء الماضي، خلال جلسة لمجلس الوزراء، إن الأسباب الموجبة لمشروع القانون تراعي الأطر المرتبطة بهذا التوجيه الملكي لوضع مشروع القانون موضع التنفيذ، وليمر بمراحله الدستورية خلال الدورة العادية الحالية لمجلس الأمة، مع إمكانية صفة الاستعجال. وأشار إلى أن مشروع القانون يكرّس مبادئ العدالة التصالحية في الأطر العامة، من دون المساس بالحقوق المدنية وحقوق الناس المدنية، وكذلك من دون أي مساس بأي قضايا ضريبية أو تتعلق بالجمارك، أو أي قضايا مرتبطة بالإيرادات العامة للخزينة بشكل عام بعيداً عن المخالفات البسيطة. وتعليقاً على مشروع القانون، قال رئيس كتلة الإصلاح في البرلمان الأردني، نقيب المحامين الأسبق صالح العرموطي، لـ«العربي الجديد»، إن القانون سيشمل على الغالب القضايا المنظورة أمام المحاكم النظامية في القضايا الجزائية والقضايا غير المنظورة والجرائم التي صدرت بها أحكام، لافتاً إلى أن العفو يأتي بعد 25 عاماً من تولي الملك سلطاته الدستورية، مشيراً إلى أن مجلس النواب سبق وطالب خلال الفترة الماضية بصدور عفو عام.

ورأى ضرورة أن يشمل العفو الجميع، كي يعود المواطنون المشمولون بالعفو لممارسة حقوقهم السياسية والمدنية بالكامل، فهو اسمه عفو عام والأصل أن يكون شاملاً، خصوصاً أنه يأتي في ظل ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية صعبة يمر بها الوطن والمواطن. وتوقع العرموطي "أن يُبت في القانون قبل فض الدورة العادية، وإقراره قبل عيد الفطر (في الأسبوع الثاني من شهر إبريل/نيسان المقبل) أي قبل فض الدورة العادية لمجلس النواب الحالي"، مرجحاً أن تقوم الحكومة بتقديم مشروع القانون الأسبوع المقبل ويقره المجلس بصفة الاستعجال قبل عيد الفطر.

ودعا العرموطي إلى شمول قضايا محكمة أمن الدولة بالعفو العام لأن معظمها قضايا سياسية باستثناء قضايا المخدرات، لا سيما المتعلقة بقضايا حرية الرأي والتعبير والجرائم الإلكترونية والقضايا المتعلقة بالحراكيين، إضافة إلى النائبين السابقين عماد العدوان وأسامة العجارمة. وأشار إلى أنه طالب سابقاً بالإفراج عنهما تحت قبة البرلمان. وتابع إذا كانت الاستثناءات كثيرة في القانون المقدم من الحكومة، كما كان في قانون العفو السابق والذي شمل 26 استثناء، فهذا يفقد العفو قيمته.

وشدّد العرموطي على أن الجرائم المشمولة بالعفو ستكون موضحة في مشروع القانون، والفترة الزمنية محددة ببداية ونهاية، مشيراً إلى أن العفو العام لا يسقط الحقوق المدنية، ويسقط الحق العام، ويبقى الحق الشخصي قائما. وأوضح أن الأصل أن يعدل مجلس النواب على مشروع القانون الذي ترسله الحكومة إلى المجلس، لكنه توقع أن تكون تعديلات المجلس طفيفة على أغلب القوانين كما جرت العادة خلال الفترة الأخيرة.

أما النائب السابق نبيل غيشان فأوضح في حديث مع «العربي الجديد»، أن للعفو العام هدفين، هدف سياسي بالدرجة الأولى، وهدف اقتصادي اجتماعي بالدرجة الثانية. وقال إن «الهدف السياسي ينطلق من اليوبيل الفضي لتولي الملك سلطاته الدستورية، فمثل هذا العفو يعطي جواً من الانفراج العام، في وقت نتحدث فيه عن الإصلاح السياسي والاقتصادي وهذا يعني إعطاء فرصة للبعض لإصلاح نفسه وفرصة للدولة لبناء نهج جديد، وهذا هو توجه الدولة المعلن، خصوصاً أننا نتحدث عن إصلاح سياسي وأحزاب جديدة، وهذا يصب في إصلاح المنظومة العامة». ولفت غيشان إلى أن الهدف الاجتماعي الاقتصادي ينطلق من أن هناك اكتظاظاً في السجون ونسبة المسجونين تقترب من 190 في المائة من السعة الاستيعابية لمراكز الإصلاح في الأردن، وهي نسبة عالية، وبعض الموقوفين شجنوا على ذمة قضايا مالية، ما يخفف عن كاهل الدولة كلفة المساجين العالية.

ورأى أن العفو سيشمل مخالفات وغرامات مالية مثل السير ومخالفات البناء وغيرها، إضافة إلى قضايا تمس أيضاً أشخاصاً غير موقوفين لكنها قضايا ضاغطة مالياً، وهذه تخفف عن كاهل الناس في ظل الأزمة الاقتصادية، معتبراً أن لا متضررين من العفو. واعتبر غيشان أن الأصل أن يشمل العفو العام قضايا الجرائم الإلكترونية، تحديداً المتعلقة بالانتقادات الموجهة لأجهزة الدولة ورموزها والتي في العادة يشملها العفو العام، والتي تسقط باستثناء قضايا التجسس والإرهاب وتزوير العملات وبعض القضايا الأخرى التي تؤثر على الاقتصاد الوطني، وهذه القضايا شملها العفو السابق.

بدوره، رأى مدير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في الأردن، رامي عياصرة في حديث لـ«العربي الجديد»، أنه لا بد أن يشمل العفو المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي ومعتقلي الحراك الأردني ومعتقلي الحراك المتضامن مع غزة، إضافة إلى المعتقلين الذين تم تحويلهم إلى أمن الدولة ولا تصفهم الحكومة بأنهم معتقلو رأي.

الملك عبد الله الثاني في البرلمان، أكتوبر 2023 (الأناضول)

رامي عياصرة: لا بد من أن يشمل العفو المعتقلين السياسيين

متابعة

هل يستجيب باتيلي لمطالب توسيع الحوار؟

لا تزال مبادرة الحوار للمبعوث الأممي إلى ليبيا، عبد الله باتيلي، متعثرة، في حين تطالب أحزاب بدور لها في العملية السياسية

طرابلس ـ **اسامة علي**

لا تزال مبادرة المبعوث الأممي إلى ليبيا، عبد الله باتيلي، الخاصة بالحوار بين القادة الأساسيين الخمس، تواجه التعثر، منذ أن دعا إليها، في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي كلّ من رئيسي مجلسي النواب عقيلة صالح والدولة محمد تكالة، ورئيس مليشيات شرق ليبيا اللواء المتقاعد خليفة حفتر، ورئيس حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة عبد الحميد الدبيبة، ورئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي، في الوقت الذي تبدو فيه مطالب توسيع دائرة المشاركة في الحوار السياسي تتزايد، وتفرض نفسها.

وطالب 75 حزباً سياسياً في ليبيا في خطاب إلى الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، أول من أمس الخميس، بضرورة «مراجعة شاملة لآليات عمل البعثة الأممية والية تكليف المبعوثين والموظفين فيها»، مستنكرة أداء باتيلي وتهميشه للأحزاب السياسية. وبينما طالبت أيضاً بـ«دور أساسي في أي عمل تقوم به البعثة وطرف مشارك في أي عملية سياسية تهدف لحل الانسداد السياسي الحالي بليبيا»، انتقدت الأحزاب شكل المبادرة التي طرحها باتيلي، والتي «تقتصر على تقاسم السلطة بين أطراف الصراع في غياب الدولة». واعتبرت أن ارتكاز المبادرة «على حصر المشاركة في الأطراف المتصارعة المتصدرة للمشهد فقط»، أدى إلى «عدم نجاعتها».

يأتي ذلك بالتزامن مع لقاءين منفصلين عقدهما باتيلي مع حفتر، ورئيس الحكومة المكلفة من مجلس النواب أسامة حماد، والذي بعد الأول منذ تولي الأخير رئاسة الحكومة، في مايو/ أيار الماضي. وقال باتيلي، على منصة «إكس» الأربعاء الماضي، إنه بحث مع حفتر، مساء الثلاثاء الماضي، «ضرورة أن تكون جميع المبادرات منسقةً سلفاً وأن تُبنى على ما تم تحقيقه من خطوات على طريق التمكين من إجراء الانتخابات»، مضيفاً أنه اتفق معه على «الحاجة إلى تكثيف الجهود من أجل التوصل إلى تسوية سياسية بين جميع الجهات الفاعلة الرئيسية».

وعقب لقائه بحماد، الأربعاء الماضي، قال باتيلي إنه جدد دعوة جميع القادة الليبيين «إلى الارتقاء إلى مستوى مسؤولياتهم، وتوحيد جهودهم من أجل مصلحة وطنهم، بما في ذلك إدارة عملية إعمار مدينة درنة، وغيرها من المناطق المتضررة من الفيضانات» العام الماضي. يُذكر أن باتيلي لم يضع حماد إلى مبادرة الحوار، فيما نفى الأخير في منتصف فبراير/ شباط الماضي، تصريحات باتيلي أمام مجلس الأمن، بشأن قفل حكومته عدداً من فروع المفوضية العليا للانتخابات في المنطقة الشرقية، وأعلن رفضه التعامل مع باتيلي. واعتبر أنه بات «شخصاً غير مُرحّب به في كل المدن والمناطق الخاضعة للسيطرة الإدارية للحكومة الليبية». وبينما أكد حماد استعداد حكومته «للتعامل مع من يأتي خلفاً لباتيلي، انهم البعثة الأممية بـ«العجز عن دعم أيّ مشروع يضمن حل المشكلة وينهي الانقسام».

وفي السياق يرى الباحث السياسي عيسى هموم، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن مطالب الأحزاب «تعبير واضح على فشل مبادرة باتلي وليس تعثرها فقط»، موضحاً أن «شكوى 75 حزباً سياسياً من التهميش يعني صدقية ما احتواه خطابهم من تعمد باتيلي قصر العملية السياسية على المتنفذين في المشهد». وتابع: «بقصد أو بغير قصد ستؤدي المبادرة لترسيخ سلطة القادة الخمس من واقع نتيجة الحوار، والذي لن يكون إلا بصفقة بينهم لتقاسم المصالح».

ويعتبر هموم أن اتجاه باتيلي إلى لقاء قادة السلطة في شرق البلاد «خطوة تعكس استشعاره فشل مبادرته ومحاولته إنقاذها»، مشيراً إلى أن لقاءه بحفتر «مؤشر واضح على ذهابه للتجاوب مع مطلب سلطة شرق البلاد في إشراك حماد في طاولة الحوار الخماسي لتصبح سداسية». ويقول إن منشور باتيلي عقب لقائه بحفتر، «حول ضرورة تنسيق المبادرات، يحمل قبولاً ضمنياً لمخرجات اجتماع القاهرة، فهو آخر المبادرات التي شهدتها العملية السياسية». وخلص اجتماع القاهرة، في 11 مارس/ آذار الحالي، برعاية الجامعة العربية ومشاركة صالح وتكالة والمنفي، إلى الاتفاق على تشكيل حكومة موحدة للإشراف على العملية الانتخابية، وتشكيل لجنة فنية للنظر في النقاط الخلافية بالقوانين الانتخابية التي أصدرتها لجنة 6+6 للدولة)، بالإضافة إلى الاتفاق على عقد جولة ثانية من الاجتماع عاجلاً لإتمام الاتفاق ودخوله حيز التنفيذ.

ويعتبر هموم أن بحث باتيلي مع حفتر مبادرة لقاء القاهرة تحمل العديد من الدلالات «أولها واهمها السعي لإنقاذ مبادرته، وثانيها قبوله بمضمون اجتماع القاهرة لكن بالتنسيق معه»، أما ثالثها «فيعبر عما تواجهه مبادرته من خطر الانهيار». ويضيف: «باعتقادي أن باتيلي أعطى مهلة أخيرة لإنقاذ وضعه قبل وصول مساعدته الأميركية الجديدة ستيفاني خوري، والتي من المرجح أن تتسلم مهامة بأي طريقة وتفعّل مبادرة سياسية موسعة».

ويتابع: «يبدو أن خطاب الأحزاب السياسية يتضمن استشعاراً لشكل التصور الذي ستحمله حقيبة خوري، واتجاهه لتوسيع دائرة المشاركين في الحوار».

من جهته يقرّ عبد الحفيظ هدية، الأكاديمي وعضو حزب «التيار الليبي الحر» في حديث لـ«العربي الجديد»، بأن ذهاب باتيلي للقاء حماد يتعلق بجهوده لتحريك مبادرته، لكنه يرى أن «الأفق السياسي لا شيء يلوح فيه لعودة الحياة» لمبادر. ويضيف: «مجرد قبول باتيلي شراكة حماد في الحوار، لا يعني انتهاء العوائق، فهل سيقبل الدبيبة بوجود حماد؟»، مضيفاً أن «الجميع يسعى للعرقلة بوضع العصي في دولاب المبادرة بما فيهم حفتر وصالح، فعندما اشترطا مشاركة حماد كانا يسعيان للعرقلة».

هموم: باتيلي يحاول إنقاذ وضعه من خلال لقائه بحفتر

اعلن باتيلي مبادرته في نوفمبر الماضي (محمود تركية/ فرانس برس)

صعّدت الحكومة الهندية برئاسة ناريندا مودي، من إجراءاتها ضد الأحزاب المعارضة الرئيسية في البلاد، وذلك قبيل الانتخابات البرلمانية المقررة الشهر المقبل، والمتوقع أن يفوز بها الحزب الحاكم «بهاراتيا جاناتا» الهندوسي القومي

مواجهات واعتقالات في نيودلهي

حكومة مودي تخنق المعارضة

خلال اعتقال مناصرة لحزب «آم آدمي» في نيودلهي أمس (مانيش سوارو/أسوشييتد برس)

تواجه الحكومة الهندية برئاسة ناريندرا مودي، زعيم حزب «بهاراتيا جاناتا» الهندوسي القومي، اتهامات باستهداف المعارضين، عقب إجراءات حكومية تصاعدت خلال الأيام الماضية، من بوابة الفساد المالي والضريبي، وذلك للضغط على المعارضين الرئيسيين في البلاد، قبيل الانتخابات البرلمانية.

وستبدأ الانتخابات، والتي تستغرق 6 أسابيع، في 19 إبريل/ نيسان المقبل، وذلك على 7 مراحل، إذ تصوّت الولايات في أوقات مختلفة، فيما من المقرر إعلان النتائج في 4 يونيو/ حزيران المقبل. يأتي ذلك وسط توقع معظم استطلاعات الرأي فوز مودي وحزبه «بهاراتيا جاناتا»، والذي يقود ائتلافاً يضم أكثر من 30 حزباً في مواجهة التحالف الذي يقوده «حزب المؤتمر» المعارض الرئيسي (قومي)، والذي يضم نحو 20 حزباً. وتتركز أهمية الانتخابات البرلمانية في أن الحزب أو الائتلاف الذي يحقق الأغلبية المطلقة بالحصول على 272 مقعداً في البرلمان من أصل 543 (يتمّ تعيين اثنين آخرين ليصل عدده الى 445) يشكّل السلطة التنفيذية الفيدرالية. يُذكر أنه في عام 2019، حقق حزب «بهاراتيا جاناتا» فوزاً ساحقاً بحصوله على 303 مقاعد في البرلمان المكوّن من 545، فيما حصل ائتلافه على ما مجموعه 353 مقعداً. في حين حصل «حزب المؤتمر» على 52 مقعداً، وما مجموعه 91 مقعداً مع الشركاء. علماً أن حكومة «بهاراتيا جاناتا» كانت عرضة لاتهامات منذ 2019، باستغلال العنف الطائفي في البلاد، والتورّط في حالة انقسام ديني وعرقي. ولطالما ادعت المعارضة أنها مستهدفة بشكل غير عادل وبطريقة تقوض المبادئ الديمقراطية في الهند.

وشهدت العاصمة نيودلهي، أمس الجمعة، مواجهات بين المئات من أنصار وقادة حزب «آم آدمي» (حزب الرجل العادي)، الذي يقود تكتّلاً من الأحزاب العلمانية واليسارية المعارضة، مع الشرطة، وذلك عقب إلقاء مديرية إنفاذ القانون الفيدرالية، والتي تسيطر عليها حكومة مودي، القبض على أرفيند كيجريوال، زعيم الحزب ورئيس وزراء ولاية العاصمة، مساء الخميس الماضي. وأوقفت الشرطة أعضاء في الحزب ومن بينهم بعض الوزراء في حكومة نيودلهي واقتادتهم في حافلات، وهم يرددون شعارات ويسعون للسير نحو محكمة المدينة. وكان محامو كيجريوال قد قدموا التماساً إلى المحكمة العليا ضد اعتقاله لكنهم سحبوه، أمس، قائلين إنهم سيحاربونه في محكمة المدينة أولاً. كما احتج مناصرو حزب «آم آدمي» في ولاية البنجاب، الولاية الأخرى التي يحكمها الحزب، ونظموا اعتصامات حاملين لافتات كتب عليها «أنا أيضاً كيجريوال». كذلك شهدت ولاية أوديشا، وولاية غوجارات، وفي سريناغار، العاصمة الصيفية لإقليم جامو وكشمير الفيدرالي، احتجاجات مماثلة.

اعتقلت السلطات رئيس وزراء نيودلهي آرفيند كيجريوال

واتهمت الوكالة حزب كيجريوال ووزراءه بقبول رشى بقيمة مليار روبية (12 مليون دولار أميركي) من مقاولي المشروبات الكحولية منذ ما يقرب من عامين، إذ يقبع القادة الرئيسيون في الحزب في السجن، بالقضية نفسها، بينهم نائب كيجريوال، مانيش سيسوديا، والنائب من حزب «آم آدمي»، سانجاي سينغ.

وتحقق الوكالة الفيدرالية في مزاعم بأن سياسة الخمور التي نفذتها حكومة نيودلهي في عام 2022، والتي أنهت سيطرتها على بيع الخمور، أعطت مزايا لا مبرر لها لتجار التجزئة من القطاع الخاص، فيما تم إلغاء هذه السياسة في وقت لاحق، وقالت حكومة حزب «آم آدمي» إنه لم يظهر أي دليل على ارتكاب مخالفات في التحقيق. بالمقابل نفى حزب «آم آدمي» هذه الاتهامات وقال إنها ملفقة، مضيفاً أن كيجريوال سيظل رئيساً لوزراء دلهي. وقال وزير المالية في دلهي والقيادي في الحزب، أتيشي، والذي يستخدم اسماً واحداً فقط، في بيان، إنه «تم اعتقال كيجريوال لمنعه من القيام بحملة في الانتخابات العامة»، مضيفاً، «هذه طريقة لسرقة الانتخابات».

من جهته قال حاكم ولاية أوديشا، نيشيكانتا موهاباترا، للصحافيين، إن «حزب بهاراتيا جاناتا يريد صرف انتباه الناس عن ممارساته الفاسدة»، مضيفاً: «يعرف حزب بهاراتيا جاناتا أن زعيماً نزيهاً مثل أرفيند كيجريوال قادر على هزيمتهم، لهذا السبب اعتقلوه». بالمقابل ينفي حزب مودي استخدام وكالات إنفاذ القانون لاستهداف المعارضة، ويقول إن الوكالات تعمل بشكل مستقل. وقال المتحدث باسم حزب «بهاراتيا جاناتا»، شهزاد بوناوال، إن حزب كيجريوال يلعب «ورقة الضحية»، وإنه يجب أن يستقيل من منصبه كرئيس للوزراء.

لكن حملة حكومة مودي ضد المعارضين استهدفت وجوهاً أخرى، إذ ألقت الوكالة نفسها، في يناير/كانون الثاني الماضي، القبض على هيمانت سورين، والذي كان حتى ذلك الحين رئيس وزراء ولاية جهارخاند، بتهمة تسهيل بيع الأراضي بشكل غير قانوني. فيما أدين الرئيس الأسبق لـ«حزب المؤتمر»، راهول غاندي، بتهمة التشهير الجنائي في عام 2023، بعد شكوى من عضو في حزب مودي. وحكم بالسجن لمدة عامين قبل تعليق الحكم لاحقاً.

وكان «حزب المؤتمر»، اتهم أول من أمس الخميس، حكومة مودي، بخنق الديمقراطية وتعطيل الحزب من خلال تجميد حساباته البنكية في نزاع ضريبي. وقال غاندي، إن الحزب غير قادر على إطلاق حملة انتخابية مناسبة بعد تجميد حساباته، مضيفاً في حديث لصحافيين: «لا نستطيع أن ندعم موظفينا، ولا يستطيع مرشحونا وقادتنا السفر جواً أو بالقطار». وتابع: «هذا عمل إجرامي بحق حزب المؤتمر»، معتبراً أن «فكرة أن الهند بلد ديمقراطي ما هي إلا كذبة. لا توجد ديمقراطية في الهند اليوم».

في المقابل، رفض «بهاراتيا جاناتا»، الاتهامات، قائلاً إن حسابات «حزب المؤتمر» كانت مجمدة جزئياً لأنه أخفق في تقديم الإقرار الضريبي للتبرعات النقدية التي حصل عليها في عامي 2017 و2018، ولذلك خسر الإعفاء الضريبي الممنوح للأحزاب.

من جهته قال أمين صندوق «حزب المؤتمر»، أجاي ماكين، في بيان، إن الحزب تلقى 1,9 مليار روبية (24 مليون دولار) كتبرعات خلال العامين المذكورين، موضحاً أن سلطات الضريبة على الدخل فرضت حجزاً على الحزب بقيمة 2,1 مليار روبية (25 مليون دولار)، في فبراير/ شباط الماضي، و«أغلقت عملياً» حساباته المصرفية، ثم صادرت 1,1 مليار روبية (14 مليون دولار). ومن المقرر أن تنظر المحكمة العليا في شكوى الحزب، أوائل الشهر المقبل، بعد أن رفضت من قبل سلطات الاستئناف الضريبي.

(العربي الجديد، أسوشييتد برس، رويترز)

مهرجان للديمقراطية

بينما يجوب رئيس الحكومة الهندية ناريندرا مودي البلاد يومياً تقريباً، منذ أشهر، ويفتتح مشروعات جديدة ويصدر بيانات ويشارك في فعاليات دينية، قال أخيراً، إن «أكبر مهرجان للديمقراطية» قد بدأ، وإن حزبه سيعتمد في حملته الانتخابية على سجله في «الحكم الرشيد والخدمة العامة». ووضع هدفاً بحصد حزبه «بهاراتا جاناتا» 370 مقعداً في البرلمان ليكون إجمالي ما يشغله «التحالف الوطني الديمقراطي» الذي يقوده أكثر من 400 مقعد.

هايتي

حركة مسلحة تستهدف العصابات

بدأت حركة أهلية مسلحة في هايتي، تعرف باسم «بوا كالي»، باستهداف أفراد العصابات، الذين سيطروا على مناطق جديدة في العاصمة بورت أو برنس

أكدت الأمم المتحدة تقدم العصابات في هايتي إلى مناطق جديدة في العاصمة، فيما استطاعت الشرطة قتل أحد قادة هذه العصابات، التي بدأت تتعرض إلى ضربات من حركة أهلية مسلحة تعرف باسم «بوا كالي». وتشهد البلاد أعمال عنف منذ أواخر فبراير/ شباط الماضي عندما شنت العصابات هجوماً منسقاً واقتحمت سجناً وأطلقت سراح آلاف السجناء. وأعلنت الشرطة في هايتي ومصادر لوكالة «رويترز» مقتل رئيس عصابة «دلماس 95» أرنست غولمي، المعروف باسم «تي غريغ»، أمس الأول الخميس، بعد يوم من مقتل زعيم عصابة آخر في اشتباكات مع الشرطة. ويمثل مقتل غولمي، الذي فر من السجن أخيراً، والمنضوي في عصابة «جي 9» بقيادة جيمي شيريزييه (باربيكيو)، انتكاسة لتحركات العصابات للسيطرة على مناطق إضافية من العاصمة بورت أو برنس، في الوقت الذي اقتربت فيه الجماعات السياسية فيما يبدو من وضع اللمسات الأخيرة على مجلس انتقالي لإيجاد بديل عن رئيس الوزراء المستقيل أرييل هنري.

وفي غياب أي قوة دولية أو وطنية، يبدو أن حركة أهلية مسلحة، تعرف باسم «بوا كالي»، عادت إلى الواجهة، بهدف ردع العصابات وحماية المدنيين. وأشارت وسائل إعلام محلية إلى مقتل زعيم عصابة يعرف باسم ماكاندال مع مجموعة من أتباعه في هجوم على مقر للعصابة في ضاحية بيتيون بالعاصمة، الأربعاء الماضي، بالإضافة إلى عملية اغتيال، لم يتم الكشف عمن استهدفت، خارج العاصمة أمس الأول الخميس. وقالت منسقة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في هايتي أولريكا ريتشاردسون، في مؤتمر صحافي من العاصمة عبر دائرة تلفزيونية مغلقة، إن الحياة اليومية أصبحت تحددها حواجز الطرق وأصوات الرصاص، مشيرة إلى أن عناصر الشرطة تكافح مع تقدم الجماعات المسلحة في الأيام الأخيرة «إلى مناطق جديدة في العاصمة». وأضافت: «نرى أشخاصا يأتون مصابين بأعيرة نارية من مناطق كثيرة حول بورت أو برنس».

وقال المتحدث باسم الأمم المتحدة فرحان حق، في بيان أمس الجمعة، إن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس رحب بالتقارير التي تفيد بأن الجماعات السياسية اختارت جميع أعضاء المجلس الانتقالي الذي سيتولى سلطات الرئاسة قبل الانتخابات. والمجلس مكلف بتعيين بديل لرئيس الوزراء أرييل هنري، الذي أعلن استقالته في 11 مارس/ آذار الحالي. وقال حق: «يرحب الأمين العام بالتقارير التي تفيد بأن أصحاب المصلحة في هايتي قد رشحوا جميع الممثلين في المجلس الرئاسي الانتقالي». وكان من المتوقع أن يتم الانتهاء من الاتفاق على المجلس، المكون من تسعة أعضاء، في غضون أيام قليلة من استقالة هنري، لكن بعض الفصائل السياسية الهايتية لم تتمكن من الاتفاق على ممثلها في المجلس. وكان شيريزييه هدد بالانتقام من السياسيين وعائلاتهم إذا شاركوا في المجلس المقترح. وأعلن فرحان حق أن الانتشار السريع لقوة دولية أمر بالغ الأهمية لتحسين الأوضاع السياسية والأمنية، موضحاً أن الأمم المتحدة ستدعم استعادة المؤسسات الديمقراطية في هايتي. وحذر رئيس منظمة الصحة العالمية تيدروس غيبريسيوس، على منصة «إكس» أمس الجمعة، من أن إغلاق مطار بورت أو برنس جعل من المستحيل استيراد السلع الأساسية والأدوية. وقال: «الميناء يعمل، لكن الوصول إليه يمثل تحدياً، حيث تسيطر العصابات على المناطق المحيطة» به.

ومع تزايد انهيار الوضع الأمني، تقوم الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية والسفارات بإجلاء موظفيها وغيرهم من الأجانب بالطوافات، لأن المطار الرئيسي في هايتي غير آمن. وأعلنت الحكومة الكندية، في بيان مساء أمس الأول، أن القوات المسلحة الكندية تعمل مع السفارة في هايتي للمساعدة في التخطيط للطوارئ. ولم تذكر تفاصيل لكن بيانها جاء رداً على تقارير تفيد بأن جنوداً كنديين نقلوا جواً لحماية السفارة الكندية في العاصمة بورت أو برنس. وقال متحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية، في بيان، إن واشنطن نظمت الخميس الماضي عملية مغادرة 90 مواطناً أميركياً من مدينة كاب هايتيان شمال هايتي إلى ميامي، ومن بورت أو برنس إلى جمهورية الدومينيكان، بالإضافة إلى 70 شخصاً غادروا البلاد جواً منذ الأحد الماضي.

(رويترز، فرانس برس)

■ اختلطت علينا أصوات الطائرات. تأتينا الطائرات الحربية لترمي حممها وتارة تأتينا الطائرات العسكرية لترمي لنا فتات الطعام، وكلاهما بصوت واحد. #شمال_غزة_يُجوّع #الإنزال_الجوي

■ الاحتلال يزعم تصفية فدائي دير بزيع غرب الله، وهل ظننتم ستكون خاتمة بطل كهذا غير إكرامه بالشهادة؟ اغتالوه من الجوّ بعدما فشلت جحافلهم لساعات في الوصول إليه وسحب جرحاها... هذه جولة رابحة لمن ربح البيع، والنصر يقيناً آت. #على_طريق_القدس

■ القهر الذي بداخلنا لا تعبر عنه أحرف أو كلمات، لا يمكن وصف بشاعة الإبادة وبشاعة الحياة وبشاعة الموت في #غزة
*طائرات اذلال جوي فوق أجواء رفح

■ #الضفة تشتعل رويداً رويداً، وكرة اللهب تنتقل من شمالها إلى باقي مدنها، وانفجارها بشكل كامل مسألة وقت فقط!

■ الوجبات الجاهزة هو تمهيد لمرحلة ما بعد بناء الميناء العائم من طرف الأميركيين بحيث سيتم منع دخول المساعدات البرية إلى #غزة بغلق معبر رفح نهائياً بهدف القضاء على أبسط نشاط صناعي ولو لأغراض غذائية أو دوائية في القطاع وذلك لمنع تصنيع سلاح المقاومة ومحاولة قطع جميع الإمدادات إليها.

■ مقاوم واحد أربك جيش الاحتلال لأكثر من 4 ساعات، وأوقع بقوات الاحتلال 7 إصابات، بينها خطيرة، وذلك قبل تدخل الطيران والإعلان عن استشهاده... طائرات الاحتلال تستهدف بصاروخ مكانا يتحصن بداخله منفذ عملية قرب كفر نعمة برام الله. #رام_الله #الضفة_الغربية #فلسطين

■ لو أحسن العالم في التعامل مع أهلنا في غزة العزة والكرامة لما تجرأ الكيان الصهيوني الغاشم على ارتكاب جرائمه البشعة التي يندى لها جبين الإنسانية. آه من ظلم العالم لإنسانية غزة الإباء #فلسطين_تنتصر

■ ستكون هناك تبعات خطيرة لاقتحام العصابات الصهيونية للمستشفيات في #غزة حيث إن الحروب القادمة ستبدأ من المستشفيات.

■ ما لم تنتج السلطة شيئاً، لا يمكننا التشبث بها وقت العواصف... مصيرها الاقتلاع، وتبدأ مرحلة اللاعودة. #العراق